AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية العشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 27-28 يناير 2013

ASSEMBLY/AU/3 (XX)

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

تقرير مجلس السلم والأمن بشأن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

أولاً. مقدمة:

1. يُقدم تقرير مجلس السلم والأمن (المجلس) بشأن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا وفقاً للمادة 7(ف) من البروتوكول المتعلق بإنشائه. حيث أن التقرير المُعد وفقا للمادة المذكورة يشمل الأنشطة التي اضطلع بها المجلس فى مسعاه لتنفيذ ولايته، ويقدم لمحة عامة عن وضع السلم والأمن في القارة خلال الفترة من يوليو 2012 إلى يناير 2013.

ثانياً. التوقيع والتصديق على بروتوكول المجلس

2. منذ دخوله حيز النفاذ في ديسمبر 2003، قامت احدى وخمسون (51) دولة عضو بتوقيع بروتوكول المجلس بينما قامت سبع وأربعون دولة بتوقيعه والتصديق عليه. الدول الأعضاء التالي ذكرها قامت بالتوقيع على البروتوكول ولكنها لم تصدق عليه بعد: جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، السيشل، والصومال. وتبقى دولتان عضو لم توقعا وتصدقا بعد على البروتوكل وهما الرأس الأخضر وجنوب السودان.

ثالثاً. عضوية المجلس وتناوب رئاسته

3. على النحو المنصوص عليه في المادة 5 (1) من البروتوكول، يتألف المجلس من خمسة عشر (15) عضوا متساوي الحقوق ويتم انتخابهم على النحو التالي: عشر (10) أعضاء يُنتخبون لمدة عامين (2)، وخمس (5) لمدة ثلاث (3) أعوام. القائمة الحالية لأعضاء المجلس وفقاً للترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية على النحو التالي: أنغولا، الكاميرون، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائية، غامبيا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيا، نيجيريا، تنزانيا، وزمبابوي. ونظرا

لانتهاء ولاية الثلاث (3) سنوات لخمسة من أعضاء المجلس في يناير 2013، سيجرى المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية الـ22 التى ستعقد فى أديس أبابا في الفترة من 24 الى 25 يناير 2013، انتخابات لخمس من مقاعد المجلس.

4. وفقاً للمادة 23 من القواعد الإجرائية للمجلس، يتناوب أعضاء المجلس على رئاسته شهرياً حسب الترتيب الأبجدى باللغة الانجليزية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تناوب أعضاء المجلس على رئاسته على النحو التالي:

- كوت ديفوار يوليو 2012؛
- جيبوتي أغسطس 2012؛
- مصر سبتمبر 2012؛
- غينيا الاستوائية أكتوبر 2012؛
- غامبيا نوفمبر 2012؛
- جمهورية غينيا ديسمبر 2012؛ و
- كينيا يناير 2013.

رابعاً. <u>أنشطة المجلس</u>

5. تنفيذاً لولايته، انخرط المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير في جهود حثيثة لمعالجة النزاعات والأزمات داخل القارة، وذلك بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات، وإدارتها وتسويتها (المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية)، وكذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وغيرها من شركاء الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، عقد المجلس ستة وعشرون (26) اجتماعاً، بما فيها الاجتماع الوزاري الذى عقد في أديس أبابا في 24 أكتوبر 2012 للنظر في الوضع في مالي وكذلك الوضع بين السودان وجنوب السودان.

6. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس جلسات إحاطة بشأن مختلف أوضاع السلم والأمن والقضايا الأخرى ذات الصلة. حيث دُعيّت الدول المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين لتلك الاجتماعات وفقا لأحكام البروتوكول وتمشيا مع الممارسة المتبعة في المجلس. وترِد الاجتماعات وجلسات الإحاطة المعقودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المرفق رقم واحد (1).

(أ) الأنشطة المتعلقة بالأزمات وحالات النزاع والقضايا الأخرى ذات الصلة

7. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظر المجلس فى الأزمات وحالات النزاع فى: جمهورية أفريقيا الوسطى، ودارفور (السودان)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا بيساو، ومالي والصومال، والوضع بين السودان وجنوب السودان. كما نظر المجلس في القضايا التالية: بناء القدرات للاستجابة الفعالة للمساعدة الإنسانية والكوارث في أفريقيا؛ وأنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا من منظور تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الأزمات والنزاعات والتحديات التى تواجهها اللجنة فى هذا الشأن؛ والإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا؛ والسلم والأمن والتنمية؛ والعدالة الدولية؛ وجهود التنمية وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع في أفريقيا. كما عقد المجلس جلسة تشاورية مع إدارة الشؤون السياسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين حول السلم والأمن والحكم. وعقدت هذه الجلسة في بانجول، غامبيا، في الفترة من 8 الى 10 سبتمبر 2012. وعلاوة على ذلك، عقد المجلس، في ياوندي بالكاميرون، في الفترة من 15 الى 16 نوفمبر 2012، ورش تقييم لطرائق عمله.

(1) جمهورية أفريقيا الوسطى

8. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس اجتماعين حول الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى: الاجتماع الـ345 الذي عقد في 6 ديسمبر 2012، والاجتماع الـ350 الذى عقد في 14 يناير 2013.

9. المجلس، في اجتماعه الـ345:

- رحب بالمبادرات المتخذة لتشجيع الحوار بين جميع أصحاب المصلحة السياسية والاجتماعية، والجهود التي بُذِلت لتعزيز الأمن وتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع مختلف الجماعات السياسية والعسكرية الناشطة، بما في ذلك المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك التدابير المتخذة لتسهيل إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني ومكافحة الفقر؛
- حث الدول الأعضاء على المساهمة الفاعلة في عملية التنمية وإعادة الإعمار فى مرحلة ما بعد النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، و
- طلب من المفوضية بدء المشاورات اللازمة مع جمهورية أفريقيا الوسطى، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الايكاس)، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين المعنيين، وذلك بهدف تقديم توصيات للمجلس في غضون فترة ثلاثة أشهر بشأن طرائق تقديم الدعم الأمنى الملائم للسلطات فى جمهورية أفريقيا الوسطى.

10. المجلس، في اجتماعه الـ350:

- رحب بالاتفاق السياسي لانهاء الازمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ووقف إطلاق النار وإعلان المبادئ الموقع في ليبرفيل في 11 يناير 2013 من قبل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمعارضة الديمقراطية والحركات السياسية والعسكرية ومجموعة سيليكا، وذلك بغرض وضع حد للأزمة السياسية والأمنية الخطيرة التي تمر بها البلاد منذ ديسمبر 2012؛
- أثنى على جميع الأطراف فى جمهورية أفريقيا الوسطى لتحليهم بروح التسوية وشدد على ضرورة تنفيذهم للالتزامات التي قطعوها بدقة وحسن نية؛
- حث جميع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين على تقديم الدعم الكامل لتنفيذ الاتفاق السياسي ووقف إطلاق النار، و

- طلب من رئيس المفوضية تقديم تقرير شامل في أقرب وقت ممكن عن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى ودور الاتحاد الافريقي في تنفيذ ومتابعة الاتفاقات التي توصل إليها الأطراف فى ذلك البلد.

(2) ***دارفور***

11. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصص المجلس اجتماعين للوضع في دارفور: الاجتماع الـ328 الذي عقد في 24 يوليو 2012، والاجتماع الـ319 الذي عقد في 24 ابريل 2012.

12. المجلس، في اجتماعه الـ328:

- أثنى على الطرفان الموقعان على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (وثيقة الدوحة) فى يوليو 2011، وهما حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، للخطوات المتخذة تجاه تنفيذ وثيقة الدوحة، في حين اشار إلى أن العديد من أحكام وثيقة الدوحة لا تزال غير منفذة؛
- شجع طرفا وثيقة الدوحة على عدم ادخار اى جهد في الإسراع في تنفيذ الاتفاق؛
- أعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار المجموعات الممتنعة فى رفضها للمشاركة في عملية السلام؛
- لاحظ بارتياح التزايد الكبير، خلال الأشهر القليلة المنصرمة، في عدد عمليات العودة الطوعية والعفوية في جميع أنحاء دارفور؛
- لاحظ بقلق القيود المفروضة على تحركات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد)؛
- أعاد التأكيد على تواصل أهمية التوصيات الواردة في تقرير الفريق رفيع المستوى للاتحاد الأفريقى بشأن دارفور، و
- قرر تمديد ولاية اليوناميد لمدة 12 شهرا.

13. المجلس، في اجتماعه الـ348:

- أعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الوضع الأمني في بعض مناطق دارفور؛
- أدان بشدة استمرار الهجمات من قبل العناصر المسلحة مجهولة الهوية على اليوناميد وكذلك أخذ الرهائن، وحث حكومة السودان على إنهاء الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم وعدم ادخار أي جهد في المساعدة على تحديد هوية المرتكبين وتقديمهم إلى العدالة؛
- أثنى على جهود اليوناميد فى حماية المدنيين وتسهيل العمليات الإنسانية؛
- أعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار القيود المفروضة على تحركات اليوناميد، والتي تؤثر على قدرتها فى تنفيذ ولايتها بفعالية؛
- أثنى على الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة لمشاركتهم المستمرة في تنفيذها، و
- أعرب عن قلقه الشديد إزاء التراكم الهائل فى الأعمال غير المنجزة المتصلة بإصدار تأشيرات لموظفي اليوناميد، ودعا الحكومة الى انجاز جميع الطلبات العالقة كمسألة ملحة.

(3) جمهورية الكونغو الديمقراطية

14. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس أربع اجتماعات للنظر في الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية: الاجتماع الـ335 الذي عقد في 19 سبتمبر 2012؛ والاجتماع الـ340 الذى عقد فى 2 نوفمبر 2012؛ والاجتماع الـ343 الذي عقد في 26 نوفمبر 2012؛ والاجتماع الـ346 الذي عقد في 10 ديسمبر 2012.

15. المجلس، في اجتماعه الـ335:

- رحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (مؤتمر البحيرات الكبرى)، من أجل إيجاد حل دائم للوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

- أيد بالكامل جميع التدابير المنصوص عليها في الإعلان الذي اعتمدته القمة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر البحيرات الكبرى التي عقدت في كمبالا بتاريخ 8 سبتمبر 2012؛
- شدد على أهمية التفعيل الفعال لآلية التحقق المشتركة، وكذلك إنشاء ونشر القوة الدولية المحايدة المتوخاة، و
- طلب من الأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم لجهود دول المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بتفعيل القوة الدولية المحايدة وآلية التحقق المشتركة الموسعة.

16. المجلس، في اجتماعه الـ340:

- رحب بتعيين رئيس المفوضية للسفير أبوبكر غاوسو ديارا ممثلاً خاصاً للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى بتاريخ 1 نوفمبر 2012، و
- أكد على ضرورة التعبئة الكافية للقارة جمعاء والمجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، للمساعدة في معالجة الوضع في منطقة البحيرات الكبرى والذى يهدد السلم والأمن الدوليين. كما كرر دعوته إلى الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لتوفير الدعم اللازم لجهود مؤتمر البحيرات الكبرى.

17. المجلس، في اجتماعه الـ343:

- كرر دعمه للجهود التي يبذلها الرئيس الأوغندى يوري موسيفيني، الرئيس الحالي لمؤتمر البحيرات الكبرى، ودول المنطقة لإيجاد حل دائم ومستدام للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أيد الإعلان الذي اعتمدته قمة مؤتمر البحيرات الكبرى في 24 نوفمبر 2012؛
- طلب التنفيذ الفوري والدقيق للإعلان. وطالب في هذا الصدد حركة 23 مارس (M23) باتخاذ جميع التدابير المتوقعة منها، وأعرب عن ارتياحه للالتزام الذي أبدته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للاستماع الى

وتقييم ومعالجة أي مخاوف مشروعة لـ M23، وطلب بدء هذه العملية بحسن نية ودون المزيد من التأخير؛

- أعرب عن اعتزامه النظر في مشروع مفهوم العمليات لنشر القوة الدولية المحايدة فور تقديمها من قبل مؤتمر البحيرات الكبرى، و
- رحب باعتماد مجلس الأمن الدولى بتاريخ 20 نوفمبر 2012 للقرار 2076 (2012)، وأبدى دعمه الكامل لتنفيذه.

18. المجلس، في اجتماعه الـ346:

- لاحظ بارتياح التقدم المحرز في تنفيذ إعلان مؤتمر البحيرات الكبرى المؤرخ فى 24 نوفمبر 2012؛
- رحب بقرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساهمة بمبلغ 20 مليون دولار لتسهيل التفعيل المبكر للقوة الدولية المحايدة؛
- لاحظ قرارات مؤتمر القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات المجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (السادك) التى عقدت في دار السلام بتاريخ 8 ديسمبر 2012، وخاصة تلك المتعلقة بنشر اللواء الاحتياطى للسادك فى شرقى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار القوة الدولية المحايدة؛
- طلب من المفوضية اتخاذ الخطوات الضرورية لتسهيل عقد مشاورات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي تشمل أصحاب المصلحة ذوي الصلة بغرض تسهيل تعبئة الدعم اللازم لإنشاء ونشر القوة الدولية المحايدة والتفعيل الكامل لآلية التحقق المشتركة الموسعة، و
- أعرب عن استعداده للنظر، في أقرب وقت ممكن، فى مفهوم العمليات المعد فى إطار مؤتمر البحيرات الكبرى. وفى هذا الصدد، طلب من المفوضية تقديم تقرير يتضمن توصيات بشأن كيفية المضي قدما.

(4) غينيا بيساو

19. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصص المجلس اجتماعين حول الوضع في غينيا بيساو: الاجتماع الـ340 الذى عقد فى 2 نوفمبر 2012، والاجتماع الـ351 الذي عقد في 16 ديسمبر 2013.

20. المجلس، في اجتماعه الـ340:

- أعرب عن تقديره العميق ودعمه القوي للجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) وقادة المنطقة فى سبيل التوصل إلى حل مبكر للأزمة وتحقيق الاستقرار في غينيا بيساو؛
- أعرب عن قلقه إزاء ارتفاع التوتر الناجم عن الهجوم الذي وقع في بيساو، في 21 أكتوبر 2012، ضد قاعدة بيسالانكا الجوية؛
- رحب بالاجتماع الذى تم بين أصحاب المصلحة البيساويين في نيويورك بتاريخ 29 سبتمبر 2012 بتسهيل من الاتحاد الافريقي، و
- شجع المفوضية على مواصلة عملها في دعم المنطقة، كما أيد إرسال بعثة مشتركة من الاتحاد الافريقي والإيكواس والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية إلى بيساو.

21. المجلس، فى اجتماعه الـ351:

- أعرب عن تقديره للجهود المتواصلة التى تبذلها الإيكواس وقادة المنطقة بهدف الإسراع في حل الأزمة في غينيا بيساو؛
- رحب بالتقدم الذي أحرزته الأطراف وأثنى على عدد من أصحاب المصلحة المحليين لاستباقيتهم لتعزيز توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية؛
- أكد على حتمية حرص المجتمع الدولى على وحدة الهدف التى يقتضيها الموقف؛
- رحب بنجاح بعثة التقييم المضطلع بها الى غينيا بيساو، فى الفترة من 16 إلى 21 ديسمبر 2012، بقيادة المفوضية ومشاركة كل من الإيكواس

والاتحاد الأفريقى ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة. كما قرر أن يعقد جلسة في فبراير 2013 للنظر في تقرير البعثة؛

- أحاط علماً بطلب الإيكواس الداعى الى رفع تعليق مشاركة غينيا بيساو في أنشطة الاتحاد الافريقي، ووافق على النظر في الطلب فى ضوء التقدم المحرز في البلاد.

(5) مالي

22. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصص المجلس خمس اجتماعات حول الوضع في مالي: الاجتماع الـ332 الذي عقد في 4 سبتمبر 2012؛ والاجتماع الـ339 الذي عقد في 24 أكتوبر 2012 على المستوى الوزارى؛ والاجتماع الـ341 الذي عقد في 13 نوفمبر 2012؛ والاجتماع الـ348 الذى عقد في 13 ديسمبر 2012؛ والاجتماع الـ350 الذى عقد في 14 يناير 2013.

23. المجلس، في اجتماعه الـ332:

- رحب بعودة الرئيس المؤقت ديونكوندا تراورى الى باماكو وخطابه للأمة الذى ألقاه بتاريخ 29 يوليو 2012؛
- رحب كذلك بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بتاريخ 20 أغسطس 2012، وشدد على ضرورة ألا تدخر هذه الحكومة أي جهد للتغلب على التحديات المتمثلة فى استعادة سلطة الدولة في شمالي البلاد وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة؛

- حث الجهات المعنية في مالي على تقديم التعاون والدعم الكاملين للرئيس تراوري، كما أكد من جديد عزمه على فرض عقوبات ضد أي فرد أو كيان يعرقل عمل الرئيس المؤقت وسير العملية الانتقالية؛

- أدان تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي أُرتكِبت في مالي وحذر الجناة بمحاسبتهم على أفعالهم؛

- أدان بشدة إعلان الجماعة الإرهابية، حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، قتل دبلوماسي جزائري كانت تحتجزه رهينة، وطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الجزائريين المتبقيين، و

- طلب من المفوضية، وبالتعاون الوثيق مع الإيكواس، الإسراع في استكمال وضع المفهوم الاستراتيجي لتوجيه جهود الاتحاد الأفريقي في مالي.

24. المجلس، في اجتماعه الـ339:

- رحب باعتماد مجلس الامن الدولي القرار 2071 (2012) بتاريخ 12 أكتوبر 2012، وكذلك الدعم المقدم للجهود التي تبذلها المنطقة وأفريقيا ككل والساعية الى حل مبكر للأزمات في مالي؛

- أثنى على السلطات والجهات السياسية الأخرى الفاعلة في مالي للتقدم الكبير المحرز في حل الأزمة المؤسسية التي أثارها انقلاب 22 مارس 2012، بما في ذلك التقدم المحرز فى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في

20 أغسطس 2012. وفي هذا السياق، قرر رفع تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الأفريقي؛

- رحب باستنتاجات اجتماع مجموعة الدعم والمتابعة الذى عقد في باماكو في 19 أكتوبر 2012، الذي رحب بدوره بالمفهوم الاستراتيجي لتسوية الأزمات في مالي والذى وضعته المفوضية بالتعاون مع السلطات المالية والجهات الدولية المعنية والشركاء؛
- قرر اعتماد المفهوم الاستراتيجي، والذي يشكل خطوة هامة نحو مزيد من التنسيق بين أصحاب المصلحة في مالي والجهات الدولية الفاعلة ويشكل كذلك خطوة هامه تجاه اتباع نهج شامل للأزمات في مالي؛

- طلب من السلطات المالية، من بين جملة أمور أخرى، تعزيز التماسك بين المؤسسات الانتقالية، ووضع خارطة طريق مفصلة لتنفيذ المهمتين الانتقاليتين الرئيسيتين؛
- رحب بمؤتمر التخطيط، والذى كان مقرراً حينذاك عقده في باماكو فى الفترة من 30 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2012، بغرض تنسيق النهج ووضع اللمسات الأخيرة على مفهوم العمليات للنشر المخطط له في مالي؛

- شدد على أن مفهوم العمليات ينبغي أن يأخذ في الاعتبار المساهمات التي يمكن أن تقدمها البلدان الأفريقية الأخرى، بما في ذلك الدول المجاورة لمالي، من حيث اللوجستية والاستخبارات والقوات، والهادفة الى تعزيز القدرة التشغيلية لقوات الدفاع والأمن المالية؛

- حث مجلس الأمن الدولى على اعتماد قرار، في الوقت المناسب، يجيز النشر المتوخى لقوة دولية بقيادة أفريقية وفقاً لطلب السلطات المالية؛

- حث الدول الأعضاء فى الاتحاد الافريقي والمجتمع الدولي ككل، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، على توفير الدعم المالى واللوجستي وبناء القدرات لقوات الدفاع والأمن المالية ؛

- رحب بقرار رئيس المفوضية بتعيين ممثل السامي لمالي ومنطقة الساحل،و

- أكد على الحاجة الملحة الى ان تنسق جميع الجهات الدولية الفاعلة جهودها بشكل وثيق لمواجهة التحديات متعددة الأوجه التي تواجه المنطقة الساحل والصحراء.

25. المجلس، في اجتماعه الـ341:

- رحب بالبيان الختامي الذي اعتمده مؤتمر قمة الإيكواس الذي عقد في أبوجا بتاريخ 11 نوفمبر 2012 والذي اعتمد مفهوم العمليات المنسق لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي (أفيسما)؛

- أحاط علماً بتسليم رئيس المفوضية للمفهوم الاستراتيجي لتسوية الأزمات في مالي إلى الأمين العام للأمم المتحدة بموجب الخطاب المؤرخ فى 25 أكتوبر 2012؛

- قرر اجازة مفهوم العمليات المنسق للنشر المتوخى للأفيسما، وذلك استجابة لطلب السلطات المالية لاستعادة المناطق المحتلة شمالى البلاد

وتفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية واعادة بسط سلطة الدولة على كامل التراب الوطني؛

- طلب من رئيس المفوضية أن يحيل فورا مفهوم العمليات المنسق للأمين العام للأمم المتحدة؛

- حث مجلس الامن الدولي على تقديم دعمه الكامل للمفهوم الاستراتيجي ومفهوم العمليات المنسق وأن يأذن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بنشر الأفيسما المخطط له لفترة أولية مدتها عام واحد؛
- حث مجلس الأمن على الإذن بإنشاء حزمة دعم تموّل من قبل المساهمات المقررة للأمم المتحدة، وذلك من أجل تسهيل النشر السريع للأفيسما وعملياتها؛

- طلب من رئيس المفوضية البدء فوراً فى مشاورات مع الإيكواس بشأن قيادة وسيطرة الأفيسما؛

- طلب من رئيس المفوضية، وبالتشاور مع الإيكواس، اتخاذ التدابير اللازمة لتوليد قوات الأفيسما، فضلاً عن المساهمة الفاعلة في تعبئة الدعم الكافي لقوات الدفاع والأمن المالية وخاصة من خلال التنظيم السريع لمؤتمر للمانحين؛

- كرر نداءه إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، لتقديم الدعم اللازم لقوات الدفاع والأمن المالية، كما حث مجلس الأمن الدولى على إنشاء صندوق استئماني لهذا الغرض، و

- حث جميع الدول الأفريقية، بما في ذلك دول المنطقة، والدول الأساسية وغيرها من الدول المجاورة لمالي، للمساهمة في انجاح العملية المخطط لها، وخاصة من خلال المساهمات اللوجستية والماليية والاستخباراتية والتقنية والمساهمة بقوات، وذلك بحسب الاقتضاء.

26. المجلس، في اجتماعه الـ348:

- أدان بشدة الظروف المحيطة باستقالة رئيس الوزراء المنتهية ولايته، شيخ موديبو ديارا، وأعاد تكرار حتمية أن تخضع قوات الجيش والأمن للسلطة المدنية؛

- أكد على مركزية عملية انتقالية شاملة ومتماسكة تحت سلطة الرئيس المؤقت، السيد ديونكوندا تراوري، لإنجاح الجهود الجارية. ولاحظ بارتياح تعيين الرئيس المؤقت لرئيس وزراء جديد في شخص السيد ديانقو سيسوكو؛

- حث الجهات الفاعلة في مالي على تنظيم، في أقرب وقت ممكن وبشكل شمولى، المشاورات الوطنية المتوخاة التى من شأنها أن تفضى الى اعتماد خارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية؛

- أحاط علماً بالتقرير الذى قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بموجب الفقرة 7 من القرار 2071 (2012)، وكذلك النقاش العام الذى أجراه أعضاء مجلس الأمن بهذا الشأن في 5 ديسمبر 2012؛ و

- حث من جديد مجلس الأمن، وبناء على الطلبات التى قدمها الاتحاد الافريقي وفقاً لقرارات مجلس السلم والأمن المؤرخة فى 24 أكتوبر و 13 نوفمبر 2012، على تقديم الدعم الكامل للمفهوم الاستراتيجي لحل الأزمات في مالي، وعلى أن يأذن بنشر الأفيسما في وقت مبكر، وإنشاء حزمة الدعم الممولة من المساهمات المقررة للامم المتحدة، فضلا عن إنشاء صندوق استنمائى لدعم قوات الجيش والأمن المالية.

27. المجلس، في اجتماعه الـ350:

- أدان بشدة الهجمات التي شنتها الجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة في 10 يناير 2013 ضد بلدة كونا بمنطقة موبتي، وأعرب عن تضامن الاتحاد الافريقي الكامل مع مالي؛

- ناشد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين تقديم الدعم اللازم للنشر الفعال للأفيسما وتسيير عملياتها، وكرر دعوته الى مجلس الأمن الدولي لإنشاء حزمة دعم للأفيسما تمول من خلال المساهمات المقررة للأمم المتحدة، و

- شجع المفوضية على استكمال الاستعدادات لعقد مؤتمر مانحين على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقبلة، وذلك بناء على الطلب المقدم في بيانه المؤرخ فى 13 نوفمبر 2012، والذى أيده مجلس الأمن الدولي في القرار 2085 (2012).

(6) الصومال

28. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع المجلس أربع مرات للنظر في الوضع في الصومال: الاجتماع الـ331 الذي عقد في 29 أغسطس 2012؛ والاجتماع

الـ334 الذى عقد في 17 سبتمبر 2012؛ والاجتماع الـ337 الذى عقد في 11 أكتوبر 2012؛ والاجتماع الـ350 الذى عقد في 14 يناير 2013.

29. المجلس، في اجتماعه الـ331:

- رحب بالتطورات السياسية المشجعة في الصومال؛

- رحب كذلك بانتخاب البروفيسور محمد شيخ عثمان (جوارى)، في 28 أغسطس 2012، لرئاسة البرلمان الاتحادى بالاضافة الى انتخاب نائبيه. كما دعا جميع أصحاب المصلحة الصوماليين لضمان حسم اسماء مرشحى البرلمان بشكل سريع؛

- أعرب عن ارتياحه لإنشاء الجمعية الوطنية التأسيسية، واعتماد دستور جديد في 1 أغسطس 2012، وافتتاح البرلمان الاتحادي الجديد في 20 أغسطس 2012؛

- ناشد البرلمان الاتحادي انتخاب رئيسه في غضون عشرة أيام كما هو متوقع؛

- أثنى على نجاح تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 2036 (2012) الذى ينص على زيادة مستوى قوات بعثة الاتحاد الأفريقى فى الصومال (الأميسوم) من 12,000 الى 17,731. كما أثنى على استمرار التحسن في الوضع الأمني العام في جنوب ووسط الصومال؛

- لاحظ أن حركة الشباب المتطرفة لا تزال تمثل تهديدا أمنيا ويزعزع وجودها استقرار التوزيع السياسى الجديد والمتطور في الصومال؛

- أشاد بجميع الدول المساهمة بقوات لتضحياتهم ومساهماتهم المتواصلة للأميسوم، و

- أعرب عن قلقه إزاء الوضع الإنساني في الصومال، وحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل على مواصلة تقديم الدعم للسكان المحتاجين، وكذلك لتحقيق الاستقرار في البلاد.

30. المجلس، في اجتماعه الـ334:

- رحب بالإختتام الناجح للعملية الانتقالية في الصومال والتي توجت بانتخاب السيد حسن شيخ محمود، في 10 سبتمبر 2012، رئيساً جديدا لجمهورية الصومال الاتحادية. ولاحظ بارتياح تنصيبه في مقديشو بتاريخ 16 سبتمبر 2012؛

- أشاد بأصحاب المصلحة الصوماليين لالتزام الذى أبدوه لضمان الاستكمال الناجح للمرحلة الانتقالية، وحثهم على مواصلة المسيرة من أجل تعزيز التقدم الهائل الذي حققوه؛

- كرر تقديره العميق للأميسوم والدول المساهمة بقوات وأفراد شرطة وكذلك لقوات الأمن الوطنى الصومالية لشجاعتهم وتضحياتهم التي وفرت البيئة المواتية للنهوض بالعملية السياسية، و

- ناشد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء تعزيز مساعداتهم إلى الصومال لتمكينه من تلبية المتطلبات الملحة والمعقدة المرتقبة، وذلك تمشيا مع الأولويات التي وضعتها الحكومة الصومالية الجديدة.

31. المجلس، في اجتماعه الـ337:

- رحب بتعيين الرئيس لرئيس رئيس وزراء جديد، وأعرب عن تطلعه إلى تشكيل حكومة شاملة ومؤهلة في وقت مبكر؛

- كرر تقديره للدول المساهمة بقوات وأفراد شرطة لالتزامهم بتعزيز سلام دائم وأمن ومصالحة في الصومال؛

- أشاد برئيس الوزراء الراحل ملس زيناوي على جهوده الدؤوبة كرئيس للهيئة الحكومية للتنمية (الإيغاد)، وكذلك بشركاء الاتحاد الافريقي على دعمهم للأميسوم والعملية السياسية في الصومال؛

- أكد على أنه وفي حين تم تسجيل تقدم هائل، فإن المهام المقبلة والتى سوف تحددها الحكومة الصومالية ستكون أكثر تطلباً وتعقيداً؛
- شدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولى مشاركته النشطة وتقديم مزيد من الدعم للصومال وفقاً للأولويات التي تحددها الحكومة الصومالية؛

- دعا إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإعادة هيكلة وتمكين قطاع الدفاع والأمن الصومالي، بما في ذلك من خلال توفير المعدات والرواتب والأسلحة من

خلالا منهجية متسقة وفي إطار من الشفافية. ويتضمن ذلك رفع الحظر المفروض على صادرات الأسلحة إلى قوات الأمن الوطنية والإبقاء عليها ضد الأطراف الأخرى غير الحكومية الفاعلة؛

- أعرب عن تأييده الكامل لقرار المفوضية إجراء استعراض استراتيجى للأميسوم وتنفيذ ولايتها فى الفترة من أكتوبر 2012 إلى يناير 2013، و

- طلب من مجلس الأمن الدولى أن يأذن فى غضون ذلك بتمديد فني مدته أربعة أشهر لحزمة دعم الأمم المتحدة، كما نصّ القرار 2036(2012) المعتمد فى 22 فبراير 2012 مع إدماج دعم إضافي يتصل بالمكونين المدني و البحري للأميسوم.

32. المجلس، في اجتماعه الـ350:

- أثنى على المفوضية للخطوات المتخذة من أجل استعراض الأميسوم وولايتها ورحب بالمشاورات الموسعة التي أجراها فريق الاستعراض بقيادة البروفيسور إبراهيم قمباري؛

- لاحظ النتائج الأولية لفريق الاستعراض وشدد على ضرورة أن تفضى هذه العملية إلى تعزيز فعالية الأميسوم وتعزيز التنسيق، و

- قرر تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي لمدة ستة أشهر اضافية اعتبارا من 15 يناير 2013 ريثما تتبين نتيجة المشاورات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن مستقبل الأميسوم.

(7) ***السودان / جنوب السودان***

33. كرس المجلس ثلاثة اجتماعات للوضع بين السودان وجنوب السودان: الاجتماع الـ329 الذى عقد فى 3 أغسطس 2012؛ الاجتماع الـ339 الذي عقد على المستوى الوزارى في 24 أكتوبر 2012؛ والاجتماع الـ349 الذى عقد في 14 ديسمبر 2012.

34. المجلس، في اجتماعه الـ329:

- لاحظ التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق للإتحاد الأفريقى التى أيدها قرار مجلس الأمن 2046 (2012)؛

- أبدى تقديره العميق للاتفاق الهام الذى توصل اليه الطرفان بشأن جميع المسائل المالية المتعلقة بتصدير نفط جنوب السودان من خلال بورسودان، وحث الطرفان على التوصل إلى اتفاق بشأن جميع الجوانب المتبقية من مسالة النفط؛

- أيد بقوة قرار الطرفان تشكيل وفد مشترك مدعوم من هيئة الاتحاد الأفريقى العليا بشأن التنفيذ فى السودان (الهيئة العليا) والذى سوف يلتمس الدعم المالى من مختلف الدول والمؤسسات بغرض تلبية الاحتياجات الملحة لكلا البلدين. كما حث على رفع جميع العقوبات ضد السودان وشجع الدول الدائنة على إعفاء ديون السودان الخارجية على وجه السرعة؛

- لاحظ بأسف عدم تمكن الطرفان من استكمال الاتفاقات حول عدد من القضايا الهامة في علاقات ما بعد الانفصال بحلول الموعد النهائي في 2 أغسطس 2012 كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2046 (2012). وفي هذا الصدد، طلب من الهيئة العليا مواصلة وتكثيف دورها فى تسهيل تسوية الخلافات بين الطرفان؛

- دعا لجنة رقابة أبيي المشتركة الى استكمال إنشاء دائرة شرطة أبيي لتمكينها من تولي وظائف الشرطة في جميع أنحاء المنطقة؛

- طلب من المفوضية، وبالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، العمل فوراً لضمان إجراء تقييم مبكر للوضع وايصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين من الحرب في ولايات النيل الأزرق وجنوب كردفان. ويتم ذلك في إطار *المقترح المشترك لتوفير وايصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين من الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق*، و

- طلب من الهيئة العليا تقديم تقرير شامل بحلول 22 سبتمبر 2012 حول وضع المفاوضات يتضمن مقترحات مفصلة بشأن جميع المسائل المعلقة بحيث يتم إعتماده كحل نهائى وملزم لعلاقات ما بعد الانفصال، ويتم ذلك في الاجتماع الذي سيعقد على المستوى الوزاري خلال فترة أسبوعين من تقديم التقرير. على أن يكون مفهوما أن التقرير المذكور، وما يتصل به من بيان للمجلس، سيحال الى مجلس الأمن الدولى للنظر فيه واعتماده بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

35. المجلس، في اجتماعه الـ339:

- أثنى على حكومتي جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان للاتفاقات التى تم التوصل إليها في 27 سبتمبر 2012؛

- لاحظ بأسف، أنه، وعلى الرغم من هذه الإنجازات الكبيرة، لاتزال بعض القضايا الرئيسية بين الدولتين، والمدرجة في خارطة الطريق، دون حل. وتلك هى الوضع النهائي لمنطقة أبيي وحل مسألة المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها؛
- أشاد بالجهود المبذولة من قبل الهيئة العليا لتسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وفي هذا الصدد، قبل بالمقترح الذى قدمته الهيئة العليا في 21 سبتمبر 2012، بمثابة حل عادل ومنصف وعملي للنزاع بين البلدين؛

- قرر أنه في حال فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي لمنطقة أبيي في غضون فترة ستة أسابيع، سوف يقر مقترح 21 سبتمبر 2012 على أنه نهائي وملزم وسيسعى للحصول على تأييد مجلس الأمن الدولى لذات الأمر. ودعا الطرفان فى غضون ذلك الى تنفيذ مجمل الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي؛

- دعا الطرفان للتوصل الى اتفاق، في إطار تسهيل الهيئة العليا، وفي غضون أسبوعين، بشأن عملية المفاوضات لتسوية المناطق الخمسة المتنازع عليها التى تم تحديدها، فضلا عن غيرها من المناطق الحدودية المطالب بها. وفي هذا السياق، أقر مشروع اختصاصات فريق الخبراء وحث الطرفان على تقديم كافة أوجه التعاون اللازم في تسيير أعماله؛

- قرر أنه، وفي حال فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشأن عملية حل المناطق الخمسة المتنازع عليها وكذلك المناطق الحدودية المطالب بها، ستقوم الهيئة العليا بتقديم مقترح يتم على أساسه حسم نهائى وملزم للمسألة وسيسعي للحصول على تأييد مجلس الأمن الدولى فى ذات الأمر؛

- أعرب عن أسفه العميق لفشل حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال في عقد مفاوضات مباشرة، ودعاهما للقيام بذلك فوراً وفي موعد لا يتجاوز 10 نوفمبر 2012. ويتم ذلك بتسهيل من الهيئة العليا وبدعم من رئيس الإيغاد؛

36. المجلس، في اجتماعه الـ349:

- لاحظ بقلق عدم تنفيذ حكومتي جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان للاتفاقات المبرمة في 27 سبتمبر 2012؛

- كرر دعمه لجهود الهيئة العليا ودعا الطرفان الى الاجتماع برعاية الهيئة العليا لحل هذه المسألة وجميع القضايا الأخرى المعلقة؛

- رحب باستعداد رئيسىّ جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان للالتقاء، وشجع عقد قمة في أقصر وقت ممكن لإزالة العقبات التى تعيق جميع المسائل المعلقة؛

- رحب بعمل الطرفان مع فريق الخبراء فى حل مسألة المناطق الخمسة الحدودية المتنازع عليها وفقا للقرار السابق، وحثهما على مواصلة تعاونها مع الخبراء من أجل الإسراع في حل هذه القضية، و

- طلب من الهيئة العليا تقديم تقرير نهائي بشأن جميع المسائل المعلقة الناشئة عن البيان وخارطة الطريق اللذان تم اعتمادهما فى 24 ابريل 2012. حيث يتعين تقديم التقرير للاجتماع الذى سيقام على هامش الدورة العادية المقبلة لجمعية الاتحاد المقرر عقدها في يناير 2013.

(ب) الاجتماعات المنعقدة بموجب المادتين 17 و 18 من بروتوكول المجلس

(1) الاجتماع الوزاري التشاوري المشترك بين مجلسى السلم والأمن للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، نيويورك، 27 سبتمبر 2012

37. عقد الاجتماع في إطار المتابعة للاجتماع الأول بين المجلسين الذى عقد في القاهرة بمصر فى الفترة من 18 إلى 19 ديسمبر 2010، والذى كان قد عقد بدوره في إطار المادة 17 من بروتوكول المجلس. أتاح الاجتماع التشاوري فرصة للمجلسين لتبادل وجهات النظر حول التحديات التي تواجه سلم وأمن المنطقتين والجهود التى يبذلانها لمعالجة الأزمات الجارية. وفي هذا الإطار، تركزت النقاشات حول عملية السلام والمصالحة في الصومال، والمفاوضات الجارية بين السودان وجنوب السودان تحت إشراف الهيئة العليا بشأن علاقات ما بعد الانفصال، وكذلك على الأوضاع في مالي وفلسطين.

(2) الاجتماع التشاوري بين مجلس السلم والأمن والبرلمان الأفريقي (لجنة التعاون والعلاقات الدولية وتسوية النزاعات)، 27 نوفمبر 2012، أديس أبابا

38. في اجتماعه الـ344 الذي عقد في 27 نوفمبر 2012 في إطار المادة 18 من بروتوكول المجلس، عقد المجلس جلسة تفاعلية مع وفد من لجنة التعاون والعلاقات الدولية وتسوية النزاعات التابعة للبرلمان الأفريقى بشأن التعاون بين المجلس واللجنة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، كما حددت الجلية طرائق عملية لهذا الغرض. وأثنى المجلس اللجنة على المقترحات التى قدمتها بشأن التعاون ولمساهمتها في السعي لإحلال السلم والأمن في القارة. ووافق المجلس على القاء نظرة متعمقة في المقترحات وطرائق أخرى لتعزيز علاقاته مع البرلمان الأفريقى.

(ج) أنشطة المجلس الأخرى

(1) الإعداد لجلسات المجلس التشاورية والتقييمية

39. في اجتماعه الـ330 الذى عقد في 22 أغسطس 2012، قام المجلس بالإعداد لورشة تقييم أعماله وللجلسات التشاورية التالية: ورشة عمل المجلس والبرلمان الأفريقى للتحقق من صحة آلية التعاضد والتعاون؛ جلسة عصف ذهنى بين المجلس وإدارة الشؤون السياسية لمفوضية الاتحاد الأفريقى حول السلم والأمن والحكم، المقرر عقدها فى بانجول؛ وورش تقييم طرائق عمل المجلس المقرر عقدها فى ياوندي وفى جيبوتي فى فبراير 2013؛ وعقد الاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين مجلسى الاتحاد وجامعة الدول العربية.

(2) التشاور بشأن ضمان قدر أكبر من التآزر بين هيكل الحكم الأفريقى وهيكل السلم والأمن الأفريقى

40. في إطار عام القيم المشتركة، ووفقا لأحكام المادة 7(م) من بروتوكول المجلس، عقد كل من المجلس وإدارة الشؤون السياسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي

والأطراف المعنية الأخرى جلسة تشاورية بشأن ضمان قدر أكبر من التآزر بين هيكل الحكم الأفريقى وهيكل السلم والأمن الأفريقي في بانجول، غامبيا، في الفترة من 8 الى 10 سبتمبر 2012. أتاحت الجلسة الفرصة لتبادل وجهات النظر حول القضايا المتعلقة بالحكم وحقوق الإنسان، والتي تشكل أساس عمل الاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام في أفريقيا.

(3) ورشة تقييم طرائق عمل المجلس، ياوندي، 15-16 نوفمبر 2012

41. عقد المجلس ورشة تقييم لمراجعة طرائق عمله في ياوندي، الكاميرون، في الفترة من 15 الى 16 نوفمبر 2012. وعقدت الورشة على خلفية استنتاجات ورشة التقييم التى كانت قد عقدت فى يوليو 2007 فى داكار، والتي أنشأت بدورها وللمرة الأولى، طرائق عمل المجلس. وسعت ورشة تقييم ياوندى بشكل أساسى الى مراجعة وضع تنفيذ استنتاجات ورشة داكار والى النظر في القضايا الأخرى الناشئة، وذلك بهدف تحسين طرائق عمل المجلس وزيادة فعاليته.

(د) النظر فى المسائل المواضيعية

42. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظر المجلس فى الخمس مسائل المواضيعية التالية المتصلة بتعزيز الأمن والسلم والاستقرار في أفريقيا.

(1) الجلسة المفتوحة بشأن بناء القدرات من أجل استجابة فعالة لمساعدة الإنسانية والكوارث فى أفريقيا

43. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كرس المجلس اجتماعه الـ333 الذى عقد فى 14 سبتمبر 2012 لقضية بناء القدرات للاستجابة الفعالة للمساعدة الإنسانية والكوارث في أفريقيا.

(2) إحاطة مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر

44. في اجتماعه الـ338 الذى عقد فى 18 أكتوبر 2012، تلقى المجلس إحاطة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول أنشطتها والتحديات المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا من منظور تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الأزمات والنزاعات. عليه، المجلس:

- لاحظ بقلق تدهور الوضع الإنساني في البلدان التي تشهد نزاعات، خاصة في شمال مالي وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، و
- حث الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد أن توقع وتصدق على البروتوكول، والامتثال بدقة لجميع صكوك الاتحاد الأفريقى ذات الصلة التي تعزز القانون الدولي الإنساني.

(3) منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا

45. في اجتماعه الـ341 الذي عقد فى 13 نوفمبر 2012، نظر المجلس فى تقرير رئيس الفموضية حول الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا. المجلس، في البيان الذي اعتمده في تلك المناسبة:

- أثنى على جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي في تعزيز إطار مكافحة الإرهاب ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذه الفعال، بما في ذلك من خلال بعثات تقييم الاحتياجات ودعم بناء القدرات. وأثنى كذلك المفوضية على حوارها المتواصل مع الشركاء الدوليين لحشد الدعم للدول الأعضاء ومن أجل المساهمة في تعزيز تنسيق الجهود الدولية لمنع الإرهاب ومكافحته؛

- طلب من المفوضية تكثيف الجهود المبذولة نحو وضع مذكرة الاعتقال الأفريقية، والاستمرار في دعم الدول الأعضاء في اعتماد استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب وتعزيز قدراتهم للتصدى للإرهاب ومعالجة الأوضاع التي تفضي إلى انتشاره، بما في ذلك من خلال التعليم وبرامج الوقاية من التطرف والارشاد وإعادة التأهيل؛

- قرر تفعيل لجنة المجلس الفرعية حول الإرهاب على أساس الوثيقة التى توضح الجوانب المتعلقة بتكوينها وولايتها ووظائفها، والتى قدمتها المفوضية ونظر فيها المجلس خلال اجتماعه الـ311 الذي عقد في 20 فبراير 2012.

(4) الجلسة المفتوحة حول السلم والأمن والتنمية

46. في اجتماعه الـ342 الذي عقد في 21 نوفمبر 2012 تلقى المجلس احاطة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول السلم والأمن والتنمية في أفريقيا. عليه، المجلس:

- شدد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جهود التنمية والسلم والأمن في القارة. ورحب بدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التصدي لمحنة النساء والأطفال والشباب وغيرهم من الفئات الاجتماعية الضعيفة، وشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لصكوك وسياسات الاتحاد الافريقي المتعلقة بالمرأة والطفل، و

- عبر عن تطلعه للتنظيم الناجح للذكرى الخمسينية لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بإعتبارها فرصة من شأنها أن تعزز جوهر النهضة الأفريقية من حيث الحكم الرشيد والسلم والأمن والتنمية.

(5) الجلسة المفتوحة حول العدالة الدولية

47. تلقى المجلس، خلال اجتماعه الـ347 الذى عقد في 12 ديسمبر 2012، إحاطة عن العدالة الدولية من قبل رئيس الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ونائب رئيس الاتحاد الدولي ورئيس المنظمة الحقوقية– مجموعة لوتس. عليه، المجلس:

- كرر التزام الاتحاد الافريقي بمكافحة الإفلات من العقاب، وشدد على أهمية العدالة الدولية والانتقالية في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، وكذلك ضرورة ضمان أنها تعزز بعضها بعضا، وذلك في سياق البحث عن حلول للأزمات والصراعات في ضوء هشاشة عمليات السلام والمصالحة في القارة، و

- أكد على أن المسؤولية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الدول الأعضاء؛

- شدد على ضرورة وجود علاقة عمل وثيقة مع المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

(6) جهود التنمية وإعادة الإعمار فى مرحلة ما بعد النزاع فى أفريقيا

48. نظر المجلس، خلال اجتماعه الـ352 الذي عقد 16 يناير 2013، فى التقرير المرحلي الأول لرئيس المفوضية حول جهود التنمية وإعادة الإعمار فى مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا. عليه، المجلس:

- رحب بإطلاق مبادرة التضامن الأفريقي ودعا الدول الأعضاء الى اعتماد المبادرة بشكل كامل ودعمها؛

- شدد على أهمية تعزيز قيادات من القارة لديها القدرة اللازمة على اتخاذ مبادرات نحو تنفيذ برامج التنمية وإعادة الإعمار فى مرحلة ما بعد النزاعات؛
- حث جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم الكامل نحو تنظيم مؤتمر التضامن الأفريقي المزمع عقده في النصف الثاني من عام 2013، و

- دعا إلى مراجعة منتظمة لتنفيذ التنمية وإعادة الإعمار فى مرحلة ما بعد النزاعات بهدف رصد التقدم المحرز.

(هـ) أنشطة الأجهزة الفرعية للمجلس

هيئة الحكماء

49. يتمثل تكليف هيئة الحكماء، وفقاً للمادة 11 من بروتوكول المجلس، فى دعم جهود المجلس ورئيس المفوضية، وخاصة في مجال منع نشوب الصراعات، وذلك بناء على طلبيهما أو بمبادرة من الهيئة نفسها. في هذا الصدد، وعملا بقرارات المؤتمر، اضطلعت هيئة الحكماء، فى الفترة من 25 الى 29 سبتمبر 2012 وبالشراكة مع الإيكواس، ببعثة الى غانا سبقت انتخابات 7 ديسمبر 2012. وذلك بالإضافة الى بعثة أخرى الى سيراليون فى الفترة من 30 سبتمبر إلى 5 أكتوبر 2012. وكان الهدف الرئيسي من البعثتين مساعدة تسهيل التنظيم السلمى والحر والنزيه للانتخابات. وذلك من خلال اجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة

للتخفيف من خطر نشوء أزمة انتخابية. علاوة على ذلك، اضطلعت هيئة الحكماء ولجنة حكماء السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، وبالعمل مع الإيغاد ومفوض الاتحاد الافريقي للشؤون السياسية، ببعثة تقييم الى كينيا فى الفترة من 16 الى 23 يناير 2013، سبقت انتخابات 4 مارس 2013.

50. علاوة على ذلك، وعملا بمذكرة التفاهم في مجال السلم والأمن الموقعة فى عام 2008 بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الاقليمية، والداعية الى تعاون وتنسيق أكبر للجهود فيما بينها في مجالات منع نشوب النزاعات وإدارتها وإعادة الإعمار والوساطة، شاركت هيئة الحكماء في روشة التقييم السنوية للجنة حكماء الكوميسا التى اقيمت في أوغندا في الفترة من 19 الى 20 نوفمبر 2012. وأتاحت الورشة فرصة لتبادل وجهات النظر حول منع نشوب الصراعات والقضايا ذات الصلة.

(و) مشاركة المجلس فى أنشطة السلم والأمن الأخرى

(1) ورشة القتييم الثالثة لممثلى الاتحاد الأفريقى ومبعوثيها الخاصين بشأن تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في أفريقيا

51. شارك رئيس المجلس لشهر نوفمر 2012، سفير غامبيا، في ورشة القتييم الثالثة لممثلى الاتحاد الأفريقى ومبعوثيها الخاصين بشأن تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في أفريقيا، والتى عقدت فى القاهرة، مصر، فى الفترة من 5 الى 6 نوفمبر 2012، تحت شعار "تحويل مشهد السلم والأمن الأفريقى في العقد القادم: التقييم والفرص". وكان هدف ورشة التقييم هو: (أ) التأمل فى تجارب الاتحاد الافريقي منذ تأسيسه في تحقيق رؤيته وأهدافه؛ (ب) دراسة الاتجاهات الحالية والناشئة للصراع وديناميياته في القارة؛ (ج) استعراض النهج نحو تفعيل هيكل السلم والأمن

الأفريقى والفرص والتحديات ذات الصلة؛ (د) استعراض صنع السلام، بما في ذلك جهود الوساطة وإدارة الصراع التي يضطلع بها الاتحاد الافريقي؛ (هـ) استخلاص الدروس من عمليات الاتحاد الأفريقى السابقة لدعم السلام. واتاحت ورشة التقييم، التي تزامنت مع الذكرى العاشرة للاتحاد الأفريقى، الفرصة للمشاركين لاستعراض، بصورة متضافرة وشاملة، الإنجازات التي تحققت في مجال السلم والأمن والتنمية في أفريقيا والتحديات المقبلة.

(2) الاجتماع التشاورى حول القوة الدولية المحايدة وآلية التحقق المشتركة الموسعة

52. شارك رئيس المجلس لشهر ديسمبر 2012، سفير جمهورية غينيا، في الاجتماع التشاوري الذي عقد في مقر الاتحاد الافريقي في أديس أبابا في الفترة من 27 الى 28 ديسمبر 2012، حول الترتيبات الأمنية التي ستجرى في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتلك هى القوة الدولية المحايدة وآلية التحقق المشتركة الموسعة. وعقد الاجتماع عملاً ببيان المجلس حول الوضع فى شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية الذى اعتمده الإجتماع الـ346 الذى عقد في أديس أبابا في 10 ديسمبر 2012. وكان الاجتماع قد طلب من المفوضية اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير عقد مشاورات برعاية الاتحاد الأفريقي لتيسير تعبئة الدعم اللازم لإنشاء ونشر وتفعيل القوة الدولية المحايدة وآلية التحقق المشتركة الموسعة بالكامل.

(3) الاجتماع الوزاري حول القوة الدولية المحايدة وآلية التحقق المشتركة الموسعة لشرقى جمهورية الكونغو الديمقراطية

53. شارك رئيس المجلس لشهر يناير 2013، جمهورية كينيا، في الاجتماع الوزاري حول القوة الدولية المحايدة وآلية التحقق المشتركة الموسعة لشرقى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي عقد في أديس أبابا في 8 يناير 2013. وعقد الاجتماع

فى متابعة لتوصيات الاجتماع التشاوري حول تفعيل الترتيبات الأمنية لشرقى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي عقد بدوره في أديس أبابا من 27 الى 28 ديسمبر 2012.

خامساً. وضع السلم والأمن

54. تقدم الفقرات التالية تحديث عن مختلف الأوضاع على أرض الواقع. كما يغطي عددا من المسائل المواضيعية ذات الصلة بالجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة.

1. الأوضاع على أرض الواقع

أ) مدغشقر

55. تميزت الفترة قيد النظر بتواصل جهود تنفيذ خارطة الطريق للسادك بغرض ايجاد وسيلة للخروج من الأزمة في مدغشقر. وتجدر الإشارة الى التقدم الكبير الذى تم احرازه منذ توقيع خارطة الطريق في 17 سبتمبر 2010 والذى يظهره إنشاء المؤسسات الانتقالية الرئيسية، ولا سيما رئيس المرحلة الانتقالية، ورئيس وزراء توافقى، والمؤتمر الانتقالي، والمجلس الأعلى الانتقالي، واللجنة الانتخابية الوطنية الانتقالية المستقلة، واعتماد القوانين الرئيسية المتعلقة بالإطار الانتخابي والعفو، بما في ذلك إنشاء لجنة العفو الخاصة، وانتخاب أعضاء المحكمة الانتخابية، وتنظيم حملة التعداد الانتخابي، والتوقيع على مشروع دعم دورة 2012-2013 الانتخابية في مدغشقر، فضلا عن توقيع اتفاقيات التمويل ذات الصلة. المؤسسة الوحيدة المنصوص عليها في خارطة الطريق التي لم تنشأ بعد هى مجلس مدغشقر الوطنى

للمصالحة، وذلك نظراً لأن أصحاب المصلحة لم يتغلبوا بعد على خلافاتهم المتعلقة بتعيين أعضاء هذه المؤسسة.

56. ومع ذلك، لاتزال هنالك جوانب معلقة من خارطة الطريق. وتجدر الإشارة إلى أن أحكام خارطة الطريق المتعلقة بالطبيعة المحايدة والشاملة والتوافقية للعملية الانتقالية، وبناء الثقة والمصالحة الوطنية، ومنح العفو والعودة غير المشروطة لجميع المنفيين السياسيين للبلاد، بما في ذلك الرئيس الأسبق مارك رافالومانانا، لا يزال يتعين تنفيذها.

57. وبالمثل، فإن العملية الانتخابية تواجه مشاكل لوجستية ومالية، الأمر الذى يمكن أن يؤثر سلباً على الجدول الزمني للانتخابات. الميزانية المطلوبة لتنظيم الانتخابات بلغت 71 مليون دولار. وقبيل أشهر قليلة من الموعد المقرر لاجراء الانتخابات، تم التعهد بـ35 مليون دولار فقط من قبل شركاء مدغشقر. القانون المالي لعام 2013 يخصص مبلغ 27 مليون دولار للعملية الانتخابية. لذا فانه، وحتى فى حال تأكيد جميع التعهدات الحالية، الأمر الذى لم يحدث بعد، يتبقى مبلغ 3 ملايين دولار يتعين تعبئتها لعام 2013 و 5.3 مليون دولار لعام 2014. وينبغي أيضا التشديد على أنه نظراً لنقص الموارد اللوجستية والمالية، فإن التعداد الانتخابي، الذي بدأ في مطلع أكتوبر 2012 وكان من المقرر استكماله في غضون شهر واحد، لم يكتمل بعد.

58. وفي هذا السياق، نظرت القمة الاستثنائية للسادك، التي عقدت في دار السلام بتنزانيا من 7 الى 8 ديسمبر 2012، في الوضع في مدغشقر. وفى جملة أمور أخرى، حثت القمة أصحاب المصلحة السياسية المدغشقريين على تنفيذ خارطة الطريق بالكامل نصا وروحا. وحثت الجهات المعنية على احترام الجدول الزمني الانتخابي وكررت قرارها بشأن العودة غير المشروطة للرئيس الاسبق مارك

رافالومانانا للبلاد. وشددت القمة أيضا الحاجة إلى إقناع السيد رافالومانانا والسيد راجولينا عدم الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة.

59. تنفيذا لقرارات قمة السادك، أعلن السيد رافالومانانا، في 10 ديسمبر 2012، عدم ترشحه في الانتخابات الرئاسية القادمة. وأعلن السيد راجولينا كذلك عدم ترشحه.

60. وعلاوة على ذلك، يضاعف تزايد انعدام الأمن في جنوب البلاد من صعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على مدغشقر. وفيما يتعلق بالنقطة السابقة، يرد أن الاشتباكات بين الداهالوس – لصوص الماشية – والقوات الخاصة، والتي تعمل في إطار "عملية تاندروكا" التى تهدف إلى استعادة القانون والنظام، تشوبها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. واتفق الشهر الماضى الفرع المحلي لمجموعة الاتصال الدولية حول مدغشقر مع السلطات المدغشقرية ذات الصلة على ضرورة إرسال لجنة محايدة لإجراء تحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جنوب البلاد.

61. في ضوء ما تقدم ذكره، فإنه من المهم للاتحاد الافريقي، تمشيا مع مسؤولياته بموجب هيكل السلم والأمن الأفريقى، أن يكثف جهوده لدعم وساطة السادك. وفي هذا الإطار، يتعين على كل من المجلس والفرع المحلي لمجموعة الاتصال الدولية حول مدغشقر الاجتماع والنظر في اعتماد تدابير مناسبة للاسراع بحل الأزمة في مدغشقر.

ب) <u>جزر القمر</u>

62. فى جزر القمر، يتواصل تعزيز الإنجازات التى تم تحقيقها خلال السنوات الماضية في عملية المصالحة وبناء السلام التى تلت الأزمة الانفصالية والمؤسسية

المزدوجة التي واجهت الأرخبيل. في هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى تحسن العلاقات بين الحكومة المركزية والمسؤولين التنفيذيين للجزر المستقلة، فضلا عن تعيين كبار مسؤوليي المعارضة، في 11 أكتوبر 2012، فى مناصب حكومية هامة. وبالمثل، سجلت نتائج مشجعة فيما يتعلق بإصلاحات الاقتصاد الكلي، الأمر الذى مكن جزر القمر من بلوغ نقطة اتخاذ القرار فى اطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والحصول على تخفيض لديونها الخارجية لتصل قيمتها إلى 176 مليون دولار.

63. وكما ورد في التقارير السابقة المقدمة إلى المؤتمر، فان اغتيال ضابط كبير من جزيرة أنجوان فى مايو 2010، والاتهامات التي صدرت في هذا الصدد ضد الرئيس الأسبق لأركان الدفاع في الجيش الوطني القمري، أمير ساليمو، والذى ينحدر من غراندي جزر القمر، ادى الى تصاعد التوتر، بما في ذلك على الصعيد الطائفي. وفي 2 نوفمبر، برأت محكمة الجنايات الجنرال ساليمو والمتهمون الأخرون. وفي بيان صدر في 3 نوفمبر 2012، احاطت الحكومة علماً بالقرار ودعت السلطة القضائية القمرية لمتابعة التحقيقات والكشف عن الجناة. وفي هذا الصدد، تقدم رئيس اتحاد جزر القمر الى رئيس المفوضية طالباً عون الاتحاد الافريقي. واستجابة لذلك، اقترحت المفوضية على السلطات القمرية إيفاد بعثة تقييم مشتركة إلى جزر القمر، والتي ستتضمن، بالاضافة للاتحاد الأفريقي، كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمنظمة الدولية للفرانكفونية وجامعة الدول العربية. والغرض من البعثة هو تقييم عملية تحقيق الاستقرار والمصالحة في جزر القمر، وتقديم توصيات بشأن التدابير الإضافية التي قد يتخذها شركاء في جزر القمر دعماً للجهود التي تبذلها السلطات القمرية. وبالاتفاق مع حكومة جزر القمر، تعمل المفوضية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعبئة المجتمع الدولي فى مساعدة جزر القمر للتصدي للتحديات المطروحة.

64. وبالفعل، لاتزال هناك العديد من التحديات التى يتعين التصدي لها. وتتعلق تلك خاصة بعملية جمع الأسلحة التى لاتزال قيد التداول في جزيرة أنجوان، وذلك بعد

التدخل العسكري الذي وقع في 25 مارس 2008، بالإضافة الى إصلاح قطاع الأمن والدفاع، حيث يعمل الاتحاد الأفريقي على تقديم الدعم.

65. قد يرغب المؤتمر في تشجيع السلطات القمرية على متابعة الجهود الجارية حالياً. كما قد يرغب، نظرا للحاجة إلى دعم دولي مستمر لتعزيز الإنجازات التي تحققت، فى تكرير نداءه للشركاء الدوليين للوفاء بالتعهدات التي قطعوها في مؤتمر المانحين الذي عقد في الدوحة في مارس 2010.

ج) الصومال

66. تميزت الفترة قيد الاستعراض بتقدم هائل في الصومال. فقد دخلت البلاد مرحلة توزيع سياسى جديد عندما تم انتخاب الرئيس الجديد من قبل البرلمان الاتحادى الجديد فى سبتمبر 2012، حيث تم ذلك من خلال عملية ديمقراطية ذات مصداقية، مع كونها شاقة. بالتالي، وبشكل دستورى، تم انهاء ثمان سنوات من الترتيبات الانتقالية والتي كانت قد أنشئت باعتماد الميثاق الاتحادى الانتقالي في عام 2004، وعملية جيبوتي التكميلية فى أغسطس 2008. وقد تم تنصيب الرئيس محمود حسن شيخ رسميا في مقديشو بتاريخ 16 سبتمبر 2012. عقب ذلك، قام بتحديد الأولويات الملحة الستة (6) لحكومته، وهى: الأمن والمصالحة الوطنية، وتوفير الخدمات الاجتماعية، والإدارة المالية العامة، والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن العدالة. كما أكد أنه سوف يمد يده إلى جماعات المعارضة المسلحة وسيواصل الحوار مع أرض الصومال. في 6 أكتوبر 2012، قام الرئيس بترشيح عبدي فرح شردون "سعيد" رئيساً للوزراء، وأقر البرلمان رئيس الوزراء ومجلسه في 13 نوفمبر 2012. ومنذ ذلك الحين، اتخذت السلطات الصومالية عدداً من الخطوات في تنفيذ الأولويات التي تم تحديدها.

67. في نوفمبر 2012، استكمل البرلمان الاتحادي واعتمد خطة استراتيجية لمدة 4 سنوات تشمل اللوائح الداخلية لعمله. كما أنشأ خمسة عشر (15) لجنة برلمانية وانتخب رؤسائها ونواب رؤسائها وامنائها. وعلاوة على ذلك، حدد البرلمان أحد عشر (11) مشروعا يهدف إلى تعزيز قدرته، بما في ذلك إنشاء أمانة فاعلة. كما عمل على تحديد جدول الأعمال التشريعية والذي اطلعت عليه الحكومة. في 13 ديسمبر 2012، عيّن رئيس الوزراء، بالتشاور مع الرئيس وأعضاء البرلمان وممثلى المجتمع المدنى، خمسة وزراء دولة وعشرين نائب وزير.

68. تعمل الحكومة الجديدة على اتخاذ خطوات ملموسة لتنشيط أو إنشاء مؤسسات الحكم وتعيين القيادة اللازمة لإدارتها. بناء على ذلك، يجري إعادة هيكلة قيادة وإدارة المؤسسات المالية وفقا للسياسة ذات الركائز الست التى اعتمدتها الحكومة. وهناك عملية مماثلة جارية لمؤسسات أخرى. كما بدأت الحكومة في العمل مع الإدارات الإقليمية المؤقتة القائمة في جنوب وسط الصومال.

69. اجتمعت لجنة الإيغاد المشتركة لتحقيق استقرار جنوب وسط الصومال في أديس أبابا بتاريخ 6 ديسمبر 2012. واعتمد الاجتماع مذكرة تفاهم تنص على توسيع نطاق عضوية اللجنة (التي تضمنت فى البدء جوبالاند وكينيا وإثيوبيا) لتشمل الحكومة الاتحادية الصومالية والتي ستترأس اللجنة.

70. تواصل تحسن الوضع الأمني وذلك بفضل الجهود المتواصلة لقوات الأمن الوطني الصومالية والأميسوم. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت قوات الأمن الوطني الصومالية والأميسوم على توسيع نطاق سيطرتهم. وتلعب وحدات شرطة الأميسوم وقوات الشرطة الصومالية دورا هاما، تتراوح من الخدمات الشرطية الى استعادة ثقة المواطنين وبسط الأمن فى مقديشو. ومن جانبهم، يعمل أفراد ضباط الشرطة على تدريب وتقديم المشورة لنظرائهم من قوات الشرطة الصومالية. وعلى

الرغم من أن العمليات المشتركة لقوات الأمن الوطني الصومالية والأميسوم حققت مكاسب أمنية ملموسة وأضعفت حركة الشباب بدرجة كبيرة، إلا أن تلك الجماعة المتطرفة لا تزال تشكل تهديدا خطيرا وتمتلك القدرة على تسديد ضربات.

71. مع النشر الكامل للوحدات الجيبوتية في القطاع 4 (بيلتوينى)، الذي اكتمل في نهاية شهر نوفمبر 2012، بلغ قوام قوة الأميسوم النظامية 17,709. وتتألف القوة من 5,432 جندي من بوروندي، 960 جندي من جيبوتي، و4,652 جندى من كينيا، و 6,223 جندى من أوغندا. ويتوقع نشر الكتيبة السيراليونية البالغ عددها 850 في فبراير ومارس 2013، وبعدها ستخفض كينيا مساهمتها بنسبة كتيبة واحدة. ويوجد 81 ضابط أركان و 81 من أفراد ضباط الشرطة من مختلف الدول الأعضاء، فضلا عن وحدتين من الشرطة من نيجيريا وأوغندا تتضمن كل منهما 140 عنصر. في 1 نوفمبر 2012، تم تعيين ممثل خاص جديد للصومال ورئيس للأميسوم في شخص السفير صلاح محمد النضيف الذى ينحدر من تشاد.

72. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت عناصر الأميسوم (المدنيين والشرطة والجيش) بعدة أنشطة لدعم الحكومة الاتحادية الصومالية. وشملت تلك الاستقرار والحكم في المناطق المحررة، والقضايا الجنسانية، وإدارة المقاتلين المستسلمين، ودعم قوات الأمن الوطني الصومالية، وبناء قدرات قطاع الخدمة المدنية الصومالية.

73. أعرب المجلس خلال اجتماعه الـ337 دعمه الكامل لقرار المفوضية إجراء استعراض استراتيجي للأميسوم وتنفيذ ولايتها، وذلك بهدف تحديد أفضل السبل التى يمكن للبعثة من خلالها أن تزيد من مساهمتها في تحقيق الاستقرار في الصومال. وجاء قرار اجراء الاستعراض على خلفية التقدم المهم المحرز في الصومال خلال الأشهر الماضية على الصعيدين السياسى والأمنى. عليه، فان هناك ضرورة لتعديل

عمليات الأميسوم. واختتمت عملية الاستعراض، التي أطلقت في ديسمبر 2012، في منتصف يناير 2013. وستقدم نتائجه للمجلس ومن ثم لمجلس الأمن.

74. قد يرغب المؤتمر فى الترحيب بالتقدم الهائل الذي أحرز في الصومال، والاشادة بالصوماليين للإنجازات المسجلة، وتشجيعهم على الثبات ومواصلة إيلاء مصلحة بلدهم فوق كل اعتبار آخر، حيث أن المهام المقبلة ستكون أكثر تطلباً وتعقيدا. وقد يرغب المؤتمر أيضاً فى حث المجتمع الدولي على مواصلة عمله النشط مع الصومال وتقديم الدعم اللازم على أساس الأولويات التي حددتها السلطات الصومالية. ويجب أن يشمل هذا الدعم أيضاً إعادة هيكلة وتمكين قوات الأمن الوطني الصومالية، بما في ذلك من خلال توفير الرواتب والمعدات والأسلحة والذخائر. كما قد يرغب المؤتمر فى الاشادة بقوات الأميسوم والدول المساهمة بقوات الشرطة وكذلك اثيوبيا، لمساهمتهم البارزة فى تحسين الوضع الأمني وللتضحياتهم الكبيرة فى هذا الصدد، حيث أنهم يستحقون هذه الاشادة بجدارة.

د) <u>السودان</u>

75. ان أطراف وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (الوثيقة) ، وهم تحديدا حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة ، واللتان بذلتا جهودا لتنفيذ أحكام الاتفاق . تم أحرز بعض التقدم، لا سيما في إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في الوثيقة بينما شهدت عملية التنفيذ على الرغم من ذلك بعض التأخير، وخاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية بسبب صعوبات في وضع اللمسات الأخيرة في التحقق من قوات حركة التحرير والعدالة . ان الاتفاق على خارطة الطريق الذي تم التوصل إليه بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في الاجتماع الأخير للجنة المشتركة يزيد من الأمل في تحقيقها قريبا.

76. على الصعيد الامني، شهد الوضع تدهورا يثير القلق، وتزايدت حوادث القتال بين القوات الحكومية والحركات المسلحة وشملت ايضا تجدد الهجمات على القوات المختلطة (يوناميد). استمرت ايضا العمليات الإجرامية واللصوصية، وكذلك الصراعات بين القبائل .ازداد القتال بين الحركات المسلحة والقوات الحكومية بل أصبحت في الآونة الأخيرة تتشابك مع المنافسات بين القبائل، والنزاعات بين المزارعين والرعاة، والتنافس على السيطرة على مناطق إنتاج الذهب. وقد أدى هذا الوضع إلى وقوع خسائر مدنية كبيرة وزيادة التشريد في دارفور .وكان له أيضا أثر سلبي في وصول المساعدات الإنسانية وأمن العاملين في المجال الإنساني.

77. على الرغم من التحديات التشغيلية التي تواجهها بعثة بوناميد، بما في ذلك الهجمات التي تشنها عناصر مجهولة الهوية، والقيود المفروضة على التحركات والتأخير في إصدار التأشيرات لأفراد البعثة الا انها لم تهدأ في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين ومساعدة أولئك المتضررين من أعمال العنف الجارية، دون المساس بمسؤولية حكومة السودان لحماية مواطنيها .وقد عدلت بوناميد من استراتيجياتها لحماية المدنيين لتأخذ في الاعتبار حماية الأشخاص من هم في خطر وشيك فضلا عن تعزيز قدرات البعثة للإنذار المبكر.

78. ان الجهود المبذولة لتسهيل عملية تواصل سياسي أكثر شمولا مستمرة. حيث وقع جناح عسكري كبير من حركة العدل والمساواة ، واحدة من الجماعات المسلحة الرئيسية، اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة السودانية وافقت بناء عليه على استئناف المفاوضات في اطار الوثيقة. ان القوات المختلطة (يوناميد) تدعم بشكل نشط تنفيذ وثيقة السلام من أجل عملية سياسية أكثر شمولا في دارفور .كما تم تأسيس اتصالات مع الحركات الاخرى بهدف إقناعهم بوقف الاعمال العسكرية والانضمام للعملية السياسية.

79. تم اقامة صندوق لاعادة إعمار دارفور وصدرت دعوات لتقديم تبرعات اقليمية ودولية لهذا الصندوق .إلا أن الحكومة السودانية لم تقدم مساهمتها في الصندوق على النحو المنصوص عليه في وثيقة السلام وذلك بسبب الانكماش الاقتصادي العام التي تواجه البلاد .من ناحية أخرى، لاتزال الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر المانحين حول دارفور جارية.

80. بعد تأخر طويل، تم تعيين الممثل الخاص المشترك ليحل محل البروفيسور إبراهيم غمباري. بعد مشاورات على مدى الأشهر الماضية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من جهة، وحكومة السودان، من جهة أخرى، نقلت السودان قبولها لتعيين الدكتور محمد بن شامبس (من غانا) ليكون الممثل المشترك الجديدة رئيسا ليوناميد. مسؤوليات السيد شامبس 'تشمل تلك التي كانت مخصصة لكبير الوسطاء المشترك الاسبق للاتحاد الافريقي والامم المتحدة. ان السيد إبراهيم غمباري يستحق إشادة الاتحاد الافريقي لمساهمته البارزة في السعي لتحقيق السلام في دارفور.

81. وإزاء هذه الخلفية، قد ترغب القمة في دعوة أطراف وثيقة الدوحة إلى الإسراع في جهودها من أجل تنفيذ التزاماتها .من المهم أيضا حث جميع الحركات للمشاركة مجددا في الحوار السياسي والمفاوضات من أجل التعزيز الشامل لعملية السلام ، فضلا عن التسوية السلمية لجميع الموضوعات المعلقة.

هـ) <u>تنفيذ خارطة الطريق الاتحاد الافريقي على السودان والجنوب السودان</u>

82. تواصلت الجهود بشأن الوضع بين السودان وجنوب السودان على أساس خارطة الطريق التي اعتمدها مجلس السلم والأمن في اجتماعه الذي عقد في 24 أبريل 2012 . وتجدر الإشارة إلى أن خارطة الطريق تتطلب من الأطراف السودانية تنفيذ سلسلة من التدابير ضمن جدول زمني محدد بوضوح لوقف الأعمال العدائية

وتخفيف حدة التوتر وبناء الثقة بين الدولتين والمفاوضات على كامل القضايا العالقة في إطار اعمال الفريق التنفيذى الرفيع المستوى للاتحاد الافريقي، وذلك في غضون ثلاثة أشهر. وصدق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على خارطة الطريق في 2 مايو 2012، من خلال اعتماد القرار 2046 .(2012ونتيجة لذلك، تم تحديد 2 أغسطس 2012 موعدا نهائيا للانتهاء من هذه الالتزامات .وقد شدد مؤتمر الاتحاد خلال دورته العادية يوليو 2012 ، على ضرورة الالتزام الكامل للأطراف وعلى وجه السرعة للوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق.

83. خلال الفترة من مايو إلى أغسطس 2012، عقد الفريق التنفيذى مفاوضات مع الأطراف التي تركزت على تنفيذ جميع جوانب خارطة الطريق .يوم 3 أغسطس 2012، وصل الأطراف إلى اتفاق يتم بموجبه استئناف جنوب السودان لتصدير النفط عبر بورسودان .واتفق الطرفان أيضا على تعيين فريق من الخبراء لإبداء الرأي ولكن بحجية غير ملزمة عن حالة من القضايا الخمسة على الحدود المتنازع عليها . في اجتماعه الذي عقد يوم 3 أغسطس 2012، رحب المجلس بالاتفاقات المبرمة وتمديد الموعد النهائي لتقديم تقرير عن تنفيذ خارطة الطريق إلى 22 سبتمبر 2012.

84. استمرت المفاوضات طوال شهر سبتمبر 2012، تحت رعاية الفريق التنفيذى للاتحاد الافريقي بدعم من إثيوبيا رئيس الايجاد عقد الفريق التنفيذى اجتماع قمة بين الرئيس السوداني عمر حسن البشير والرئيس سلفا كير ، في أديس أبابا، في الفترة من 23 الي27 سبتمبر 2012 . في 27 سبتمبر، وقع الرئيسان سلسلة من الاتفاقيات تغطي الترتيبات الأمنية والنفط والترتيبات المالية الانتقالية، ووضع الرعايا المقيمين في كل دولة، التجارة، والخدمات المصرفية، وقضايا الحدود وغيرها من مسائل اقتصادية ، فضلا عن اتفاق التعاون الشامل .ومع ذلك، بقي اثنان من المسائل المعلقة بين السودان وجنوب السودان . هاتان المسألتان تتصلا بتحديد

الوضع النهائي لأبيي وقرار حالة المناطق الحدودية المتنازع عليها . وقد قدم الفريق توصيات بشأن حل هذه المسائل المعلقة.

85. وعلى هذا الأساس، وافق المجلس في اجتماعه بتاريخ 24 أكتوبر 2012، على الاقتراح المقدم من الفريق التنفيذى في 21 سبتمبر 2012،بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي والذى طالب الأطراف للعمل سويا على أساس اقتراح الفريق التنفيذي، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي في غضون فترة ستة أسابيع، وقرر انه في حال فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق، فإن المجلس سيأيد الافتراح الصادر في 21 سبتمبر 2012 على الوضع النهائي لابيي على أنه نهائي وملزم، ويسعى لتأييد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا الشأن .في غضون ذلك، دعا مجلس السلم والأمن الأطراف على الفور في تنفيذ الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي . كما دعا المجلس الأطراف للتوصل إلى اتفاق، في غضون أسبوعين، بشأن عملية المفاوضات لتسوية القضايا الخمسة المتنازع عليها، وكذلك أي مناطق حدودية متنازع عليها، وقرر، في حال فشل الأطراف للتوصل إلى اتفاق، فإن الفريق التنفيذي سيقدم اقتراحا لمجلس السلم والأمن، الأمر الذي سيجعل القرار نهائي وملزم والسعي للحصول على تأييد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

86. بالإضافة إلى ذلك، دعت خارطة طريق 24 أبريل كلا من حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان –حركة الشمال – إلى الشروع في مفاوضات لإيجاد حل سلمي للصراع في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان على أساس اتفاق الإطاري 28 يونيو 2011، بدعم من الفريق التنفيذي ، ومن رئيس الايجاد، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين من الحرب استنادا إلى الاقتراح الذي قدمه "الثلاثية " (الاتحاد الأفريقي، الولايات المتحدة الأمم وجامعة الدول العربية) في شهر فبراير 2012 . لم يتم تحديد مواعد نهائي لهذه الإجراءات ولكن

المجلس أكد على مدى الحاجة الفورية إليها . اجتمعت الاطراف على مستوي ثنائي مع الفريق التنفيذى للاتحاد الافريقي ومع رئيس إلايجاد ولكنهم لم يلتقيا وجها لوجه. في 3 و 5 اغسطس على التوالي، وقعت الحركة الشعبية (شمال) وحكومة السودان على مذكرات لتنفيذ الاقتراحات الثلاثية، ولكن لم يكن هناك أي تقدم في تنفيذها خلال الأسابيع التالية . وبناء على عدم احراز اي تقدم قام المجلس في اجتماعه بتاريخ 24 أكتوبر 2012 بدعوى الأطراف الى أن تبدأ المفاوضات المباشرة في موعد لا يتجاوز 10نوفمبر 2012، والتي سهل لها الفريق الافريقي بدعم من رئيس الإيجاد .كما دعا المجلس لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين.

87. ونتيجة لمتابعة بيان المجلس بتاريخ 24 أكتوبر 2012، كتب رئيس الفريق الافريقي في 6 نوفمبر 2012، إلى الرئيس البشير والرئيس كير لحثهما على تنفيذ اتفاق أبيي المؤقت ولبحث الوضع النهائي لمنطقة أبيي على أساس اقتراح الفريق الافريقي. لكن للأسف، كانت الأطراف غير قادرة على مناقشة تنفيذ كلا من اتفاق أبيي المؤقت أو الوضع النهائي لمنطقة أبيي خلال فترة ستة أسابيع . وباءت عدة محاولات لعقد اجتماع للجنة المشتركة للاشراف على أبيي بالفشل. كما دعا الفريق الافريقي الأطراف، من خلال مفاوضيهم ، لحل هذه المسألة من عملية التفاوض بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها، وكذلك عن مدى المنطقة المتنازع عليها من كاكا . ومع ذلك، فإن الأطراف لم تلتق لمواصلة مفاوضاتهما حول هذه القضايا . وعلاوة على ذلك، لم يحرز أي تقدم في النزاع المسلح في المنطقتين، التي لا تزال تشهد تصعيدا، مما يؤدي إلى زيادة في الاتهامات والاتهامات المضادة من قبل كل جانب. لم تتم أي مفاوضات وجها لوجه. وبصورة أعم، ناشد الفريق ان تستمر المفاوضات بشأن المسائل المعلقة، فضلا عن تنفيذ اتفاقات سبتمبر الا أن التعثر كان سببه الرئيسي الصراع في المنطقتين، والتي أثرت على المشاركة السياسية بين الدولتين.

88. بناء على هذه الخلفية فأن المجلس في جلسته 349 في 14 ديسمبر 2012، استعرض تنفيذ خارطة الطريق 24 أبريل 2012 . بشأن أبيي، أكد المجلس قبوله بالاقتراح المقدم من الفريق الافريقي فى 21سبتمبر2012، ودعا الى اجتماع عاجل على مستوى القمة بين الرئيسين، وقرر إحالة التقرير بشأن مسألة الوضع النهائي لأبيي لاجتماعه على مستوى رؤساء الدول والحكومات، الذي سيعقد على هامش الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد في أديس أبابا في يناير 2013 . فيما يتعلق بقضايا الحدود، فقد دعا المجلس الأطراف إلى حل هذه القضايا العالقة، وأرجأت البت في هذه المسائل على انتظار نتائج اجتماع القمة بين رئيس جمهورية السودان ورئيس جمهورية جنوب السودان. وأخيرا، فيما يتعلق بالوضع فى المنطقتين كرر المجلس حثه على ان تبدأ فورا مباحاثات سياسية مباشرة بدعم من الفريق الافريق و رئيس الإيجاد.

89. عقب اجتماع المجلس، اجتمعت الآلية السياسية والأمنية المشتركة (الالية المشتركة) في اجتماع غير عادي في أديس أبابا في 19 ديسمبر 2012، تحت رعاية الفريق الافريقي، وناقش تنفيذ الاتفاقات الأمنية الموقعة في 27 سبتمبر 2012 .بعد ذلك تمت منافشة العقبات التي تعوق التقدم، بما في ذلك عدم الانسحاب غير المشروط للقوات إلى جانب من الحدود، وجددت الالية المشتركة التزام الدولتين لاتفاقات سبتمبر2012 ، واتفقوا على جدول زمني لتنفيذ الترتيبات الأمنية المختلفة .وعلى وجه الخصوص، فقد وافقت الالية المشتركة بشأن الجدول الزمني لتفعيل لجنة مخصصة للتحقق في الحدود المشتركة (ألية الرصد). وفقا لذلك، تعهدت الالية المشتركة للعمل بشكل وثيق مع قوة الامم المتحدة الامنية فى آبيي لتحديد الأولويات المتعلقة بتفعيل منطقة الحدود الآمنة المنزوعة السلاح والمساعدة في نشر آلية الرصد. واتفقت الالية المشتركة ايضا على أن أي من الدولتين لها الحرية في تقديم مع الرئيسين المشاركين في الالية أية مخاوف أو شكاوى قد تكون لديها فيما يتعلق

بتنفيذ الالتزامات الأمنية المشتركة .وتقرر عقد اجتماع للالية المشتركة في 13 يناير 2013 لاستعراض التقدم المحرز.

90. وازاء تلك الخلفية، فان رئيس الايجاد،رئيس وزراء إثيوبيا السيد هايلا مريم ديسالن ، زار الخرطوم وجوبا يومي 26 و 27 ديسمبر 2012، على التوالي .واغتنم الفرصة لإشراك رؤساء السودان وجنوب السودان مباشرة على القضايا العالقة، ووجه لهما الدعوة لحضور اجتماع قمة في أديس أبابا.

91. وقد عقدت هذه القمة بين الرئيسين عمر حسن البشير وسيلفا كير بدعم وحضور من الفريق الافريقي في أديس أبابا يومي 4 و 5 يناير 2013، وذلك بدعم من رئيس الايجاد .وكان الاجتماع الرئاسي شهد تقدم في جميع القضايا قيد المناقشة . واتفق الرئيسان على التنفيذ الكامل وغير المشروط للاتفاق الخاص بالترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، وبعد ذلك سيجتمعا مرة أخرى للنظر في الوضع النهائي لأبيي .اتفقا على تنفيذ مصفوفة على القضايا الأمنية .وفي هذا السياق، أكد رئيس جنوب السودان ان جنوب السودان قد انسحبت من الحركة الشعبية في الشمال . واتفقا الرئيسان على أن المضي قدما في حل النزاعات من خلال الإسراع في عمل فريق الخبراء للاتحاد الافريقي .

92. وفي الختام، وبينما يرحب بالتقدم المحرز، قد يرغب المؤتمر في حث الأطراف الي أن ترقى إلى مستوى التوقعات ببلدانهم وفي بقية القارة من اتفاقات من 27 سبتمبر 2012 . وفي القيام بذلك، ليس فقط من لتعزيز السلام والأمن والرخاء في بلدانهم، ولكن أيضا يسهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار في المنطقة وخارجها .من الواضح أن إيجاد حل للصراع في المنطقتين سوف يقطع شوطا طويلا في تعزيز السلام والأمن والاستقرار بين البلدين . وقد يود المؤتمر ايضا، أن يحث

على إجراء مفاوضات مباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية –الشمال– أن تبدأ على الفور.

و) جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات العظمى

93. الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يشكل مصدر قلق خطير بوجه خاص نظرا لتمرد مسلح من حركة 23 مارس (M23). ان التطورات خلال الأشهر الماضية نكسة خطيرة لتحقيق الاستقرار وعملية بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما في الوقت نفسه لقد أثرت سلبا على الأمن والاستقرار في الإقليم .من المهم أيضا أن نشير إلى الآثار الإنسانية الناجمة عن الأزمة مع التهجير القسري لمئات آلاف من الأشخاص، فضلا عن جميع أنواع الإساءة التي ترتكب ضد السكان المدنيين، ولا سيما التجنيد القسري للأطفال والعنف الجنسي ضد المرأة، كل هذه التحديات تدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة وقوية من جانبنا.

94. خلال الفترة قيد العرض، بذلت جهود متواصلة لمواجهة تدهور الوضع على الأرض، وتسهيل إطلاق عملية سياسية، وذلك لإيجاد حل دائم للازمة . ولهذا فان رؤساء الدول والحكومات للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى التقى في أديس أبابا في 15 يوليو2012 على هامش الدورة العادية لمؤتمر القمة للاتحاد. وفي هذه المناسبة، تم التأكيد على التزامهم بموجب إعلان دار السلام من 20 نوفمبر 2004 إلى جعل المنطقة يسودها السلام الدائم والأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، والنمو والتنمية المشتركة في إطار من المصير المشترك. في هذا الصدد، فقد طالبوا باقامة هيكل مناسب للمؤتمر الدولي للعمل مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بغية فورية تأسيس القوة الدولية المحايدة للقضاء على حركة (M 23)

، قوة تحرير رواندا وجميع القوات السلبية الأخرى العاملة في الشرق من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجعل المناطق الحدودية آمنة.

95. بعد ذلك، عقد المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى عدد 4 اجتماعات غير عادية على مستوى القمة في كمبالا في 7و8 أغسطس 2012، في 8 سبتمبر 2012، 7أكتوبر 2012 و 24 نوفمبر 2012 .القرارات التي اعتمدتها في تلك الاجتماعات المتعلقة بتفعيل ونشر القوة الدولية للقضاء على السلبية للقوات العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما (M23) والقوة الديمقراطية لتحرير رواندا وإنشاء آلية التحقق المشتركة الموسعة ، وتعبئة دعم المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة وتشجيعا للحوار بين الحكومة و M23من أجل تقييم الموقف اخذا في الاعتبار جميع المطالب المشروعة لهذه الحركة.

96. وبعد خرق لوقف إطلاق النار من جانب الحركة في 15 نوفمبر 2012، الذي كانت قد وافقت عليه في أغسطس 2012 ، فأن المؤتمر الدولي في قمتة الاستثنائية في 24 نوفمبر 2012، اعتمد عدد من التدابير، وايدت من قبل مجلس السلم والامن، والرامية إلى الاسراع في حل الازمة .تلك القمة عقدت بعد الاجتماع الذي عقد بين الرؤساء موسيفيني، جوزيف كابيلا وبول كاغامي، الذي تم أيضا في كمبالا في نوفمبر 2012 حيث أرسل رؤساء الدول الثلاث رسالة قوية إلى M23 تطالبها بوقف هجومها والانسحاب من غوما.

97. تم احراز تقدم في تنفيذ المقررات التي اعتمدها قمة المؤتمر الدولي التي اسفرت عن سحب M23 مقاتليها من بلدة غوما، التي تحكمت فيها بعد الهجوم الذي شنته دون احترام لمسافة ال 20 كم العازلة المنصوص عليها في الترتيبات الأمنية. وبالمثل، تم عقد حوار مباشر بين الحكومة الكونغولية و M23في كمبالا من 9 – 23ديسمبر 2012، بدعم من أوغندا. ركزت تلك الجولة الأولى من المناقشات

على الاجراءات اكثر من الفحوى. ومن المقرر أن تستأنف قريبا تلك المحادثات في كمبالا.

98. شاركت المفوضية بنشاط في اجتماعات مختلفة للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى وقدمت الدعم اللازم لتنفيذ القرارات المتخذة .عين رئيس المفوضية ممثل خاص لمنطقة البحيرات الكبرى وهو السفير ديارا بوبكر جواسو (من مالي) ، الذي منذ ذلك الحين أجرى مشاورات مع أصحاب المصلحة الإقليمية المختلفة ، بما في ذلك الزيارات إلى كينشاسا وكيغالي في الفترة من 3–8 ديسمبر 2012 .كما قام مفوض السلم والأمن بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث زار كينشاسا وغوما ورواندا في بداية شهر يناير 2013، لمناقشة الوضع في المنطقة والجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار .وعلاوة على ذلك، فقد شارك الاتحاد الافريقي في المحادثات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية و M23 والتى عقدت في كمبالا.

99. فيما يتعلق بتفعيل وتعزيز القوة الدولية المحايدة وتقوية دور آلية التحقق المشتركة ،قامت المفوضية ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس السلم والامن، ولا سيما في اجتماعه 346 في 10 ديسمبر 2012، المبادرات الرامية إلى مواءمة النهج لنشر وتعزيز القوة الدولية المحايدة فضلا عن حشد الدعم الدولي اللازم . بطريقة أكثر تحديدا، نظمت المفوضية في أديس أبابا في 27 و 28 ديسمبر 2012، اجتماعا تشاوريا يجمع كل الجهات الفاعلة للنظر فى الخيارات حول التنفيذ العملي للقوة الدولية التي يمكن نشرها كقوة منفصلة عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مينورسو) أو متكاملة داخلها مع الحفاظ على هويتها وقدرتها على الوفاء بولايتها، على النحو المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مناقشات المجموعة الدولية التي تركزت أيضا على الخيارات المتاحة فيما يتعلق بتعزيز آلية التحقق المشتركة التي يمكن الاحتفاظ بها في شكلها

الحالي أو أن تتحول كهيكل كامل العضوية في الاتحاد الافريقي المكلفة مباشرة من قبل مجلس السلم والامن. نظمت المفوضية في أديس أبابا، في 8 يناير 2013، اجتماع وزاري لمواصلة النظر في الخيارات التي يمكن طرحها والاخذ فى الاعتبار المقترحات التي تقدم بها المستشار العسكري للأمم المتحدة، الجنرال بابكر غاي . في ذلك الاجتماع الذي أعطى وزراء ورؤساء أركان الدفاع لعديد من البلدان الأعضاء في مجموعة المؤتمر الدولي وتجمع دول جنوب افريقيا ، أدى إلى ظهور اتجاه عام يفيد تداخل القوة الدولية المحايدة كعنصر من عناصر مونيرسو والتي يمكن اعادة النظر في مهمتها لتشمل نشر السلام بالقوة. وسيتم الاستمرار في المشاورات بين الأمم المتحدة وبلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل قيد المناقشة في هذا الصدد.

100. ان من المهم أن نشير إلى القرار الذي اتخذته في قمة تجمع الجنوب الافريقي (سادك) الاستثنائية التي عقدت في دار السلام، في 8 ديسمبر 2012، لنشر لواء عسكري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار القوة الدولية المحايدة. قدمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مساهمة مالية قدرها 20 مليون دولار لتسهيل عملية الإسراع في نشر القوة الدولية. وأخيرا، عرضت تنزانيا وجنوب أفريقيا المساهمة في تفعيل القوة الدولية بافراد وكذلك المعدات اللوجستية .

101. ان الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمعاناة التي يتعرض لها السكان المدنيين، ولا سيما الجرائم الجنسية التي ترتكب ضد النساء والمخاطر المصاحبة لأمن واستقرار المنطقة تتطلب تعبئة القارة ككل وينبغي ألا يترك او يدخر جهدا لوضع حد لهذا الوضع .وفي هذا الصدد، قد يرى المؤتمر المجتمع ان يؤكد مجددا دعمه للمبادرات المتخذة في إطار المؤتمر الدولي والجماعة الاقتصادية للجنوب الافريقي فضلا عن التدابير التي اتخذتها المفوضية، بما في ذلك طلب إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان في الشرق من جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تمكين مجلس السلم والامن وغيره من الأجهزة المناسبة بالاتحاد الافريقي لاتخاذ التدابير اللازمة التي يتطلبها الموقف. المهم أيضا، وراء إجراءات فورية لمواجهة التحديات الراهنة ، البدء بجهود طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار لمنطقة البحيرات العظمى. قد يرى المؤتمر تقديم الدعم لمبادرات رئيس المفوضية التي ينوي اتخاذها في هذا الصدد .من المهم أيضا للمؤتمر إعادة تأكيد التزام الاتحاد الأفريقي على احترام وحدة وسلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورفضه التام للجوء إلى التمرد المسلح لطرح مطالب سياسية.

ز) **جمهورية أفريقيا الوسطى**

102. اعتبر اجتماع المؤتمر والمنعقد في يوليو 2012 النظر في وضع جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار الجهود المبذولة لنزع فتيل التوتر السياسي بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية في يناير ومارس 2011 بكونها حرة ونزيهة الا ان المعارضة تنافست فى ذلك. ان الجهود التي تمت في هذا الصدد أدت إلى اعتماد التوافقية من جانب الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في سبتمبر 2012، من خلال مشروع القانون الانتخابي وإطلاق الحوار السياسي . الا ان الوضع الأمني ينذر بالخطر والصعوبة في تنفيذ التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج وقطاع الأمن وبرامج الإصلاح .

103. وقد تميزت الفترة قيد العرض من تدهور خطير للحالة على أرض الواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى .في الواقع، اعتبارا من منتصف ديسمبر 2012 حيث قام تحالف من الحركات السياسية والعسكرية يسمى (سيليكا) بشن هجوما ضد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقاموا وبسرعة كبيرة باحتلال شمال شرق البلاد واتجوا نحو العاصمة بانغي، ووصلوا علي مقربة منها.

104. كان رد فعل المفوضية سريع الي حد كبير. وقامت بأصدار العديد من البايانات تعبر فيها عن القلق الشديد، مؤكدة علي المبادئ الأساسية للاتحاد الافريقي برفض اللجوء إلى التمرد المسلح لوضع مطالب سياسية وأي استيلاء على السلطة بالقوة، وأعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها التجمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم كل الدعم اللازم لعمل الإقليم وقادته. وعلاوة على ذلك، أعربت الفوضية عن استعدادها لتعبئة الموارد، ولكن بالتنسيق مع اللايكاس لدعم الجهود اللازمة لمواجهة الوضع.

105. في هذا الصدد، نظمت المفوضية مشاورات مع ممثلي دول المنطقة في أديس أبابا، والدول الأفريقية الأخرى، وخاصة أوغندا، بصفتها رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأعضاء الدائمين في مجلس الامن. بالنسبة للنقطة الأخيرة، فإن الهدف هو حشد الدعم لجهود التجمع الاقتصادي لوسط افريقيا. في بانجي عمل مكتب الاتصال للاتحاد الافريقي عن كثب مع الممثل الخاص للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لتسهيل عملية المفاوضات التي قررها التجمع الاقتصادي لوسط افريقيا. في هذا الاطار تمت مشاورات مع الرئيس فرانسوا بوزيزي وغيره من الجهات الفاعلة في أفريقيا الوسطى ومع الرئيس دينيس نجوسو، الذي يرأس لجنة المتابعة للجماعة الافتصادية لدول الوسط والمعني بافريقيا الوسطى .

106. وعلاوة على ذلك، ذهب الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، الرئيس توماس بونيي الى بانجي في 30 ديسمبر 2012 لتسهيل البحث عن حل .في تلك المناسبة، أكد الرئيس فرانسوا بوزيزيه استعداده للتفاوض والتزامه بعدم الترشح لانتحابات عام 2016.

107. من المهم أن نلق الضوء على النشاط الفورى والفعال للاقليم لتحقيق الاستقرار في الوضع على الأرض. في السياق ايضا عقد القمة الاستثنائية لتجمع وسط افريقيا نجامينا في 21 ديسمبر 2012 تحت رئاسة ادريس ديبي ، الرئيس الحالي لمؤتمر القمة لتجمع وسط افريقيا والتي اعتمدت القرارات اللازمة للتعجيل في حل الأزمة، مشددا على ضرورة التوصل إلى حل سياسي ومطالبة مجموعة سيليكا بوقف تقدمها. بناء على قرارت ندجامينا ، قامت بلدان الإقليم بنشر قوات إضافية داخل إطار قوات المتعددة لوسط افريقيا . ان الاستجابة السريعة لنشر هذه القوات ادت لوقف التقدم من قوات المتمردين وتحقيق الاستقرار في الخط الأمامي .في 28 ديسمبر 2012، اجتمع وزراء خارجية التجمع في دورة استثنائية في ليبرفيل للنظر في الحالة على ضوء التطورات التي حدثت منذ انعقاد مؤتمر القمة نجامينا وضمان متابعة القرارات المتخذة منذ ذلك الحين .في تلك المناسبة، بعث رئيس المفوضية مبعوثا إلى ليبرفيل في شخص الممثل الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى للمشاركة فى الاجتماع.

108. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الجماعة اجراء محادثات سلام في ليبرفيل عقدت في الفترة من9- 11يناير 2013. في مرحلتها الأخيرة تميزت من قبل التدخل المباشر من رؤساء دول المنطقة الذين اجتمعوا في ليبرفيل وأجروا مشاورات مع الأطراف في أفريقيا الوسطى .ادت المفاوضات إلى توقيع اتفاق سياسي، واتفاق وقف إطلاق النار وإعلان المبادئ .اتفق الطرفان على وجه الخصوص على تعيين رئيس وزراء جديد من المعارضة وإنشاء حكومة وحدة وطنية شاملة لمدة 12شهرا، والإبقاء على الجمعية الوطنية في صلاحياتها حتى تنظيم الانتخابات التشريعية المبكرة.

109. يجب تركيز الأولوية لتنفيذ الالتزامات التي قطعت. كما ينبغي علي لأطراف المعنية أن تسعى لتنفيذ فوري وبحسن نية للاتفاقيات المبرمة .لكن كان من الواضح أنه بدون دعم دولي ثابت، هذه الجهود لا يمكن أن تنجح .في ضوء ما سبق، قد يرى المؤتمر ان يثني على الاتفاق المبرم في ليبرفيل ويعرب عن تقديره

للجماعة الاقتصادية وزعماء المنطقة، والرئيس الحالي للاتحاد الافريقي لدورهم الحاسم .ويمكن ايضا للمؤتمر ان يدعوا الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

110. في الوقت نفسه، من المهم أن نضع في الاعتبار أن التطورات التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى تسلط الضوء على الخطر الذي يمثله على نحو متزايد اللجوء المتكرر إلى التمرد المسلح لوضع مطالب سياسية، وهذه هي المشكلة التي ينبغي للمؤتمر وغيره من الأجهزة المختصة في الاتحاد الافريقي ان تتناولها بحزم، معتبرا أن هذا يشكل تهديدا وخطرا واضح على الاستقرار والأمن في القارة وإلى عملية التحول الديمقراطي الجارية.

ح) <u>محاربة جيش الرب للمقاومة</u>

111. خلال الفترة قيد العرض استمرت المفوضية بمتابعة تنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة. بعد نقل وسط أفريقيا وأوغندا وجنوب السودان وحدات عسكرية ما مجموعه 2850 عنصر لفريق العمل الإقليمي في سبتمبر 2012. التقى قادة رئاسة اركان الدفاع في الدول الأربع المتضررة من الأعمال الوحشية من قبل جيش الرب للمقاومة في بانغي في 20 ديسمبر 2012 للنظر في وثائق المهمة. بعد ذلك، التقي وزراء دفاع الدول المعنية في أديس أبابا في 15يناير 2013 في إطار آلية التنسيق المشتركة برئاسة مفوض السلام والأمن . في تلك المناسبة، تمت الموافقة على وثائق مهمة لمبادرة التعاون الاقليمي لمحاربة جيش الرب للمقاومة، وخاصة التوجيهات الاستراتيجية، وقواعد الاشتباك .في ذلك الاجتماع، تعهدت جنوب السودان أن تقدم 500 جندي إضافي في حين أن جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدت أن تقدم 500 جندي قبل نهاية يناير 2013 .

وعلاوة على ذلك، واصل المبعوث الخاص لرئيس المفوضية لجيش الرب للمقاومة تفاعله مع مختلف الجهات الفاعلة المعنية من أجل تعزيز فعالية الإجراءات المتخذة.

112. إذا تضافرت جهود جميع أصحاب المصلحة لجعلت من الممكن، إلى حد ما، احتواء الأنشطة الإجرامية لجيش الرب للمقاومة، هذه المجموعة الإرهابية التي لا تزال بعيدا عن التحييد .ومن هنا جاءت الحاجة إلى بذل جهود متجددة لحشد جميع إلامكانات لمبادرة التعاون الاقليمي لمقاومة جيش الرب. ومن هنا قد يرى المؤتمر ان يرحب بالنتائج المحققة حتى الآن، شكرا للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة على مساعدتهم لإنشاء منتدى الدعم لمقامة جيش الرب لتسريع التعبئة المالية اللازمة واللوجستية دعم لتحقيق الأهداف المنشودة.

ط) <u>ليبيـريا</u>

113. واصلت ليبيريا إحراز تقدم ملحوظ في مختلف المجالات، خاصة في الانتعاش الاقتصادي .حافظت البلاد على معدلات نمو ايجابية وانتهاج سياسة تشجع لجذب الاستثمار الأجنبي .واصلت التعاون أيضا مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وكذلك التنسيق مع حكومة كوت ديفوار لمراقبة الحدود بين البلدين، والتي كانت متقلبة خلال الأشهر القليلة الماضية.

114. ومع ذلك، فإن عددا من التحديات لا تزال قائمة، والأكثر إلحاحا هي الشباب العاطلين عن العمل . تعزيز إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون هما ايضا من العناصر الهامة على حدا سواء. زيادة عل ذلك فان عملية الانتقال الجارية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والذي يتضمن تسليم المسؤوليات الأمنية إلى حكومة ليبريا، والتي تحتاج إلى سد الثغرات الأمنية التي ستنشأ، كما يتطلب ايضا التخطيط الدقيق، وذلك بدعم من جميع أصحاب المصلحة والشركاء، لضمان

انسحاب تدريجي ناجحة، واخيرا فان الرؤية الوطنية حتي 2030، مع الانحياز لخريطة الطريق من أجل المصالحة الوطنية وخطة للتحول قد تعزز السلام والأمن والمصالحة والتنمية الاقتصادية في السنوات القادمة.

ى) كوت ديفوار

115. تقوم السلطات الإيفوارية بمتابعة جهودها الرامية إلى بناء السلام وإعادة بناء بلدهم .أن كوت ديفوار تواصل تحقيق أداء اقتصادي جيد ونفذت إصلاحات هيكلية وإدارية وأطلقت عدة أعمال للبنية التحتية العامة .في الوقت نفسه، نفذت الحكومة حملة دبلوماسية مما أدى إلى الكثير من المصالح من الشركاء التقليديين والمستثمرين المحتملين الجدد.

116. على الصعيد الأمني، واصلت الجهود الرامية إلى اصلاح قوات الدفاع والأمن ، بشكل خاص، إنشاء مجلس الأمن القومي، واعتماد استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن وإنشاء هيئة لنزع السلاح والتسريح إعادة الإدماج .ومع ذلك، خلال النصف الثاني من عام 2012، شهدت كوت ديفوار عدد من الهجمات التي قامت بها مجموعة مسلحة ضد مواقع القوات الحكومية في عدة من مناطق البلاد .على الرغم من تلك المحاولات لزعزعة الاستقرار الا ان الحالة الامنية قد تحسنت فضلا عن عدد اللاجئين والمشردين داخليا.

117. ان الالتزام بالمصالحة الوطنية ولا سيما من خلال المشاورات التي أجرتها مفوضية الحوار والمصالحة والحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة وكذلك المناشدات المقدمة من أجل السلام والمصالحة من قبل رئيس الدولة للشعب خلال زيارته إلى المناطق الداخلية من البلاد. كما ساهمت العدالة الايفوارية في نزع فتيل المناخ السياسي من خلال منح الحرية المؤقتة لشخصيات مقربة من الرئيس لوران

غباغبو السابق، المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق في أعقاب الانتخابات الرئاسية في نهاية 2010 .

118. قد يود المؤتمر بالترحيب بالانجازات التي تمت فيما يتعلق بالتعمير والانتعاش الاقتصادي .في الوقت نفسه، قد يكون تشجيع استمرار الحوار السياسي بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بهدف تعزيز جهود المصالحة الوطنية والتقدم المحرز في مجالي الأمن والعدالة.

ك) <u>مالي والساحل</u>

119. خلال الفترة قيد العرض، استمرت الأزمة متعددة الأبعاد التي تواجهها مالي والوضع في منطقة الساحل بشكل عام مما ادى الى اهتمام وحشد الجهود في أفريقيا فضلا عن بقية المجتمع الدولي .سعت المفوضية وبنشاط لتنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد و مجلس السم والامن ذات الصلة في مالي، وخاصة الإعلان الرسمي الذي اعتمده مؤتمر القمة في 16 يوليو 2012.

120. وتم الاهتمام خاصة لإعداد الوثائق المطلوبة من قبل مجلس الأمن بموجب قراراته 2056 (2012) و 2071 (2012) في 5 يوليو و 12 أكتوبر 2012 على التوالي لتلبية طلب الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا والاتحاد الافريقي من أجل مواجهة الوضع في مالي .وفي هذا الإطار، قادت المفوضية عملية لإعداد المفهوم الاستراتيجي على حل الأزمة في مالي .تلك الوثيقة كان موضوع مشاورات مستفيضة، بينت مختلف التدابير التي يجب اتخاذها لتسريع حل الأزمات المختلفة التي تواجهها مالي لتنظيم العمل في القارة وبقية المجتمع الدولي فيما يتعلق بالحالة في مالي. ركزت هذه الوثيقة على العناصر التالية :العملية السياسية والحكم، واستعادة سلطة الدولة والمحافظة على الوحدة الوطنية وسلامة أراضي مالي، وتنظيم

انتخابات حرة ونزيهة، وإصلاح القطاع الأمني والدفاع وتحقيق الاستقرار والعدالة ودعم وبناء جهود السلام ، مع الاخذ في الاعتبار التحديات الهيكلية التي تواجهها منطقة الساحل والصحراء، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والمساعدات الإنسانية، وعودة النازحين واللاجئين واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتنسيق الإقليمي والدولي. اعتمد هذا المفهوم الاستراتيجي من خلال اجتماع مجموعة الدعم والمتابعة، وشارك في رئاستها الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي عقد في باماكو في 19 اكتوبر2012. شارك رئيس المفوضية في هذا الاجتماع، الذي كان سفرها الدولي الأول بعد أن توليها المسئولية في 15 اكتوبر 2012 . قد اقرت الوثيقة الاستراتيجية بواسطة مجلس السم والامن في 24 اكتوبر 2012، وتم نقلها مباشرة إلى مجلس الأمن الدولي عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة.

121. وبالمثل، فإن المفوضية، بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا، والبلدان المركزية، والأمم المتحدة والشركاء الآخرين، شاركوا بفاعلية في إعداد وثيقة عمليات لنشر القوة في مالي، وذلك في أعقاب الطلب الذي تقدمت به السلطات في مالي .وقد اقرت الوثيقة من قبل الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا ومجلس السلم والامن في 11 و 13 نوفمبر 2012على التوالي . وتنص الوثيقة على نشر قوة أفريقية – دولية فى مالي وتتكون من 3300 جندي للمساعدة في تدريب وإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن في مالي واستعادة سلطة الدولة على كامل ترابها الوطني . في طلبه إلى مجلس الأمن، طلب مجلس السلم والامن الدعم للوثيقة الاستراتيجية ، والاذن بنشر القوة الافريقية –الدولية وإنشاء وحدة نمطية للدعم والتمويل المالي من خلال المساهمة وإنشاء صندوق لدعم قوات الدفاع والأمن في مالي.

122. في 20 ديسمبر 2012، اعتمد مجلس الأمن القرار 2085 (2012) . في ذلك القرار، أذن مجلس الأمن ولا سيما بنشر القوات في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدة .وناشد مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لتوفير الموارد المالية والعينية للمساهمة المطلوبة لعمل القوة ، طلب الامين العام للامم المتحدة إنشاء صندوق خاص لدعم القوة الافريقية الدولية وقوات الدفاع والأمن في مالي، ودعا الأمين العام أن يقدم مساعدته لعقد مؤتمر لإعلان التبرعات لتعبئة مساهمة للصندوق الخاص. بالتوازي مع ذلك واصلت جهود الوساطة مع الجماعات المتمردة في مالي والتفاوض على أساس من مبادئ الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الاحترام الدقيق لوحدة وسلامة أراضي مالي، ورفض الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك التخلي عن الكفاح المسلح كوسيلة لطرح مطالب سياسية.

123. ومن الواضح، أن الفترة الانتقالية الشاملة، تحت سلطة الرئيس المؤقت، السيد تراوريه ديونكودا، أمر حاسم لحالة مالي للبحث عن حل دائم للأزمة الحالية . في هذا المنظور، فإن كلا من مجلس السلم والامن والمفوضية بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة، واصلوا تقديم الدعم للسلطات الانتقالية وحثهم، فضلا عن غيرها من أصحاب المصلحة في مالي للعمل من أجل توافق في الآراء بشأن التحديات الراهنة. وكان في هذا الإطار أن وفدا مشتركا من الاتحاد الافريقي / ايكواس/ الامم المتحدة / المنظمة الدولية للفرانكوفونية ، بتنسيق مع مفوض السلام والأمن، ذهب إلى باماكو في نهاية يوليو 2012 . في ذلك الوقت كانت عودة الرئيس ترواريه إلى عاصمة ، بعد علاجه الطبي في فرنسا بعد الاعتداء عليه مايو 2012 .وبالمثل، فإن مجلس السلم والامن، في اجتماعه في 24 اكتوبر 2012، قرر تتعليق التدبير فيما يتعلق بعدم بمشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الافريقي، مع الأخذ في الاعتبار، في هذا الصدد، تشكيل الحكومة الوحدة الوطنية في 20 اغسطس 2012.

124. ورغم كل هذه الجهود الجارية ، ألا ان الجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة شنت هجوما واسع النطاق على مواقع الجيش المالي، في محاولة من الواضح لاحتلال محور، سيفاريه، الذي يسيطر على الوصول إلى بلدة استراتيجية (موبتي) ، التى تؤدي مباشرة إلى باماكو. بناء على طلب من حكومة مالي وضمن إطار القرار 2085 (2012)، بدأت فرنسا عملية لمنع تقدم الجماعات المسلحة الإرهابية والإجرامية . في الوقت نفسه، العديد من الدول الأعضاء في الايكواس وغيرها من بلدان القارة اتخذت تدابير للمشاركة فى القوة الافريقية، بالاضافة لدول الجوار المباشرين مالي لمواصلة تعزيز مراقبة حدودها لمنع أي حركة للأسلحة أو المقاتلين لصالح الجماعات المسلحة الإرهابية والإجرامية.

125. اجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عدة مناسبات للنظر في تطور الوضع . وفي 11 يناير 2013، أصدرت رئيس المفوضية بيان والذي ادانت فيه وبشدة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة الإرهابية والإجرامية في شمال مالي، وعن تضامن الاتحاد الافريقي مع مالي ووجهت نداء إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ، وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس السلم والامن وقرارات مجلس الأمن الدولي، لتقديم ما يلزم من الدعم اللوجستي والمالي لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن في مالي. وعلاوة على ذلك، أكدت رئيس المفوضية دعم الاتحاد الافريقي لسلطات مالي الانتقالية، ولا سيما الرئيس ورئيس الوزراء . في اجتماعه في 14 يناير 2013، أعلن مجلس السلم والأمن بنفس الطريقة، مشيرة إلى ضرورة الاهتمام والانتباه إلى خطورة الوضع في شمال مالي والحاجة إلى الدعم الدولي المتواصل للجهود الافريقية .وفي هذا الصدد، أقر المجلس المساعدة التي قدمتها فرنسا بناء على طلب من السلطات المالية وذلك في إطار القرار 2085 (2012)لمجلس الأمن الدولي، وكذلك أعرب عن امتنانه لجميع شركاء الاتحاد الأفريقي الذين قدموا دعمهم لمالي. وشجع المجلس ايضا الشركاء للمتابعة وتكثيف جهودهم ودعمهم.

126. كما تناولهتها الوثيقة الاستراتيجية لحل الأزمات التي تواجهها مالي بنهج شمولي .من المهم بذل جهود حازمة من أجل تعزيز التوافق الوطني على أوسع نطاق ممكن في مالي على التحديات التي تواجهها البلاد ، وكذلك الحكم الديمقراطي والسعي لنشر سريع للقوات الافريقية للمساهمة في الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الأمنية في شمال البلاد واستعادة سلطة الدولة على كامل التراب الوطني . ان الاتحاد الافريقي مصمم علي إلا يدخر وسعا للتعجيل في حل الأزمة الخطيرة التي تواجهها مالي والمساهمة في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل .صمن هذا السياق قامت رئيس المفوضية بتعيين الرئيس السابق بيار بويويا ممثلا لها لمالي ومنطقة الساحل . سيكون من سلطات ولايته الاتصالات مع دول المنطقة مع الشركاء الدوليين، ولا سيما الأمم المتحدة.

127. قد يرى المؤتمر التأكيد على تضامنه الكامل مع جهود الاتحاد الافريقى في مالي في هذه اللحظات الصعبة . وايضا مناشدة جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم اللازم إلى مالي، وخاصة من حيث اللوجستية، ودعم بناء القدرات الدفاع وقوات الأمن المالية والمساهمة بطريقة مناسبة إلى الانتشار السريع والناجح للقوة الافريقية الدولية. وقد يرى المؤتمر ايضا أن يتقدم بالشكر الي شركاء الاتحاد الأفريقي للمساهمة التي قاموا بها بالفعل وحثهم على زيادة ذلك الدعم وتعزيزه بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق مجمع للدعم وممول من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، حيث أن الوضع في مالي يهدد ليس فقط ذلك البلد والمنطقة ولكن أيضا بقية أفريقيا وخارجها. في وقت إعداد هذا التقرير، قامت المفوضية بالاعداد لمؤتمر التبرعات لقوات الدفاع والأمن ومالي وكذلك للقوة الافريقية ، حيث سيعقد في أديس أبابا في 29 يناير 2013 . وعلاوة على ذلك، من المهم أن يؤكد المؤتمر مجددا دعمه الكامل لرئيس الدولة السيد تراوريه والسيد رئيس مجلس الوزراء ديانجو سيسوكو، الذان لديهما مسؤولية تنفيذ العملية الانتقالية، ويحذر أعضاء المجلس العسكري السابق الذي حاول التدخل في العملية السياسية وتقويض القيادة العسكرية، وحث

جميع الأطراف المعنية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التحديات الرئيسية وذلك للتعامل مع الأسباب الجذرية للأزمة الخطيرة التي تواجهها مالي.

ل) غينيا بيساو

128. اعتبرت الدورة العادية للمؤتمر للاتحاد الأفريقي في يوليو 2012 الوضع في غينيا بيساو في إطار الانقلاب الذي وقع في ذلك البلد في أبريل 2012 .والمبادرات الدولية الرامية إلى استعادة النظام الدستوري. اود الإشارة بشكل خاص للجهود التي بذلتها الايكواس مما أدى، وفقا لتوصيات مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد في داكار في 3 مايو 2012، إلى إنشاء فترة انتقالية مدتها 12 شهرا وكذلك تعيين، وبعد تجديد مكتب الجمعية الوطنية الشعبية وعلى أساس المادة 71 من الدستور، شريفوا نهامادجو، رئيسا بالنيابة للجمعية آن ذاك، رئيسا انتقاليا للجمهورية. ابراهيما سوريدجاو النائب الثانى للجمعية بدلا من المتحدث الرسمى عن البرلمان ، في حين تم تعيين ريوس باروووس وهو رجل تكنوقراطي رئيسا للوزراء، وذلك بعد مشاورات موسعة.

129. وأدت هذه الازمة الناجمة عن رفض حزب الأغلبية لدمج هياكل المرحلة الانتقالية التي قد تغيرت منذ ذلك الحين، وحصار أنشطة الجمعية ، وادت برئيس الفترة الانتقالية لبدء سلسلة من المشاورات مع كل المعنين فى غينيا بيساو. اعتبارا من أغسطس، التقى تباعا بالجيش، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين، بدعم من مكتب الاتصال للاتحاد الافريقي وتعاون وثيق مع الشركاء الدوليين. هذة المشاورات ادت إلى عقد، الدورة الاولى من الجزء الثامن من الجمعية الوطنية في 15 نوفمبر2012. فى 20 نوفمبر 2012، قرر أعضاء البرلمان، بالإجماع، على تمديد ولاية البرلمان حتى نهاية الفترة الانتقالية. على نفس المنوال، في 23 نوفمبر 2012، وافق أكبر الأحزاب السياسية، وهم الحزب الأفريقي

لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (الحزب الأفريقي) وحزب التجديد الاجتماعي ، على توزيع المناصب في مكتب الرئيس التنفيذي للجمعية. حيث احتفظ حزب التجيد الاجتماعي بمنصب رئيس البرلمان، وأصبح الأمين العام للحزب الأفريقي النائب الاول للرئيس في حين أن النائب الثاني هو اعطى لوزير سابق في الحزب الافريقي . فى الوقت نفسه تم تأسيس لجنة برلمانية تضم 11 عضوا بقيادة الحزب الأفريقي. لم يكن مطلوب منها فقط أن تقترح إصدار جديد من الميثاق الانتقالي المحتمل لكن أيضا لاقتراح تعديلات على قانون الانتخابات، التي لا غنى عنها لإدماج الإصلاحات في إطار الانتخابات العامة التي يجب أن تتم لاستعادة النظام الدستوري، متمثلة في تعيين رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات.

130. في الوقت نفسه، في 21 تشرين الأول 2012، تم شن هجوم على القاعدة الجوية في بيسالناكا بيساو على يد مسلحين بقيادة الكابتن تشاما بنسواه، وهو ضابط سابق في جيش غينيا بيساو، الذي كان في المنفى في البرتغال .توفي على اثرها سبعة أشخاص وتمكن الكابتن تشاما من الفرار، ولكن بعد ذلك بوقت قصير ألقي القبض عليه في جزيرة بولاما .ان مجلس السلم والأمن، في اجتماعه رقم 340 في 2 نوفمبر 2012، أدان الهجوم بشدة وشدد على ضرورة مواصلة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق تقدم وايجاد حل دائم للوضع في غينيا بيساو.

131. عملا بقرار مجلس السلم والامن الصادر فى اجتماعه 319 بتاريخ 24 ابريل 2012، الذي طلب من المفوصية تسهيل عملية البحث عن توافق في الآراء من أجل الخروج بسرعة من الأزمة، قام الممثل الخاص للاتحاد الافريقي باتصال وثيق مع جميع أصحاب المصلحة الوطنية. وبالمثل، بالاشتراك مع الممثل الخاص للأمم المتحدة في غينيا بيساو، حيث عقدا عدد من المشاورات مع مكتب الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الدولية المعنية في إدارة الأزمة غينيا بيساو وكذلك مع القادة المطاح بهم. بين أغسطس وأكتوبر 2012، ذهب الممثلين الخاصين

تباعا إلى كوتونو، أبوجا وأديس أبابا، مابوتو، لشبونة، وداكار ولواندا وفي نهاية سبتمبر 2012، في نيويورك، وشارك الاتحاد الافريقي مع الأمم المتحدة في رئاسة اجتماعا تنسيقيا بين مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، والايكواس والاتحاد الأوروبي . وبالإضافة إلى ذلك، سهلت المفوضية لقاء بين ممثلين عن السلطات الجديدة غينيا بيساو وتلك التابعة للنظام السابق في 29 سبتمبر 2012في نيويورك .في تلك المناسبة، وافق الطرفان على ارسال إلى بيساو لبعثة مشتركة تضم الايكواس، الاتحاد الافريقي، مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتقييم الوضع السياسي والأمني وتقديم تقرير ينطوي على مبادرات والذي ينبغي أن يكون أساسا للعمل به في المستقبل .

132. وكان اجتماع آخر للأطراف المعنية غينيا بيساو عقد في أديس أبابا .ومع ذلك، لم يستجب لدعوة المفوضية سوى ممثلي النظام المخلوع، ومقرهم في لشبونة. في 1 ديسمبر 2012 عقدت المنظمات الخمس المشاركة في إدارة الأزمة في غينيا بيساو مشاورات لتسهيل تنسيق نهج وعمل المجتمع الدولي على الوضع في غينيا بيساو .في تلك المناسبة، وافق المشاركون على اختصاصات البعثة المشتركة المخطط لها .بعد ذلك، قامت المنظمات الدولية الخمسة، بالتنسيق من الاتحاد الافريقي وارسال بعثة مشتركة إلى بيساو في الفترة 16- 21ديسمبر 2012، وكان الهدف منها هو تقييم الوضع السياسي والأمني على الأرض، والنظر في الأسباب الكامنة وراء الأزمات المتكررة في غينيا بيساو من أجل تسهيل استجابة دولية أكثر فعالية للأزمة .في وقت الانتهاء من هذا التقرير، تقوم المنظمات الدولية الخمسة إعطاء اللمسات الأخيرة على تقرير البعثة المشتركة، في حين أن مجلس السلم والامن للاتحاد الأفريقي كان قد قرر أن ينعقد في منتصف يناير للنظر في الحالة.

133. من الواضح، ان غينيا بيساو تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي والأفريقي لتكون قادرة على ضمان استعادة النظام الدستوري ومكافحة المشاكل المتعددة التي

تركت علامة في تاريخ ما بعد الاستقلال، سواء كان الإفلات من العقاب، والاتجار بالمخدرات والصيد غير المشروع والتدخل المزمن تقريبا للجيش في الحياة السياسية للبلد .في هذا السياق، من الضروري لتحقيق الانتقال الشاملة والمصداقية ان يتم تسهيل وإجراء انتخابات حرة ونزيهة .وينبغي اعطاء اهتمام خاص لإصلاح قطاع الأمن كما انه صحيحا أنه يحدد استقرار البلاد وسلامة جهود إرساء الديمقراطية.

م) <u>الصحراء الغربية</u>

134. في الأشهر الستة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة الأخير، لم يحرز أي تقدم في حل النزاع حول الصحراء الغربية بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو . كما يدرك المؤتمر، انه قد توقفت جهود مجلس الأمن الدولي عن ايجاد حل للصراع في الصحراء الغربية لسنوات عديدة.

135. وقد تميزت الفترة قيد العرض باستئناف الوساطة في النزاع عن طريق السفير كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية . زار الاقليم لاول مرة فى القترة من 27أكتوبر – 11 نوفمبر 2012 وذلك منذ تعيينه في 7 يناير 2009 ، حيث الرباط (المغرب) ، تندوف (الجزائر)، ونواكشوط. في إحاطته لمجلس الأمن في الاجتماع المغلق ، أشار السفير روس انه سيتم اللجوء الى الدبلوماسية المكوكية كوسيلة لإشراك الأطراف من أجل التوصل إلى حل جذري وموضوعي لهذه القضية .وفي هذا الصدد، فقد أكد على نيته السعي للحصول على دعم كامل من مجلس الأمن وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة .المبعوث الشخصي ذكر أيضا عزمه على دراسة أثر التطورات الأخيرة في منطقة الساحل على قضية الصحراء الغربية .اواكد السفير روس في تقريره أن قبول الوضع الراهن يعتبر سوء تقدير, و يمكن أن يكون هذا بمثابة تذكير صارخ لجميع الأطراف المعنية إلى التعاون في سبيل حل النزاع.

136. وإزاء هذه الخلفية، قد يرغب المؤتمر، حث مجلس الأمن على الاضطلاع الكامل بمسؤولياته من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير، وفقا للشرعية الدولية .مثل هذه الإجراءات الحاسمة من مجلس الأمن ستسهم في قطع شوطا طويلا في تعزيز السلام والاستقرار في الإقليم والمنطقة ككل.

ن) مصـر

137. شهدت العملية الانتقالية في مصر عدد من التطورات في الفترة المشمولة بالتقرير .وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ان القرار الذي اتخذه الرئيس محمد مرسي، في 12 أغسطس 2012، ادي إلى إلغاء الاعلان الدستوري الصادر في17 يونيو 2012 من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي ادار البلاد حتى الانتخابات الرئاسية يونيو 2012، والتي حصن فيها المجلس نفسه ضد أي رقابة من قبل الرئيس المنتخب .أمر الرئيس مرسي في الإعلان الدستور الذي اصدره في 22 نوفمبر 2012 بعزل النائب العام عبد المجيد محمود من منصبه، المتهم بأن له صلات مع النظام السابق ودعا إلى إعادة التحقيق في قضايا العنف المرتكبة ضد المتظاهرين خلال احتجاجات ال 18 يوما لتي أجبرت حسني مبارك علي ترك السلطة، كما قام بمنح اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور ثمانية أسابيع إضافية لتمكينها من إنجاز عملها، وتحصين اللجنة التأسيسية من أي قرار يهدد بحلها, واوصي بالنظر إلى العديد من القضايا المعلقة المعروضة على المحاكم حتي لا يطول امدها اكثر من ذلك.

138. برر الرئيس قراره بالقول أن الهدف من ذلك هو حماية الثورة وضمان العدالة للضحايا .ومع ذلك، احتج خصومه ضد القرارات، ورؤا في ذلك محاولة لتحصين

الرئيس وقراراته ضد الرقابة الديمقراطية .هذا وقد ادت هذه الخطوات إلى مزيد من الخلافات بين الجماعات السياسية المختلفة وزيادة في العنف، مما أدى إلى وفيات وإصابات. وفي بيان صحفي صدر في 8 ديسمبر عام 2012،من رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي دعت جميع الشركاء في مصر إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل على بناء توافق في الآراء أكبر من اجل مصالح الشعب العليا, كما شددت على ضرورة الحوار وابدت استعداد الاتحاد الافريقي في المساعدة في هذه العملية بأي طريقة تراها مصر مناسبة.

139. بعد الانتهاء من مسودة الدستور، وإجراء استفتاء على مرحلتين في 15 و 22 ديسمبر 2012. أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في 24 ديسمبر 2012 النتائج النهائية الرسمية التي اشارت إلى الموافقة على الدستور بنسبة 63.68٪ من الأصوات .وبعد ذلك بوقت قصير وقع الرئيس الدستور بصورة قانونية وتخلي عن السلطة التشريعية التي كان قد اكتسبها من خلال اعلان 22 نوفمبر 2012 لمجلس الشورى حتى يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب ،الذي تم حله في يونيو 2012، في الربع الأول من عام 2013 . في حين واصلت مختلف الشخصيات المعارضة المواقف الخاصة بهم من الدستور، على الرغم من موافقتها وابداء استعدادهم للمشاركة في الانتخابات التشريعية.

140. في ضوء الاستقطاب الناتج عن عملية وضع الدستور، دعي الرئيس مرسي، في خطابه في 26 ديسمبر 2012 إلى مزيد من الحوار، قائلا ان المحادثات مع المعارضة اصبحت الآن ضرورة. ان جبهة الانقاذ الوطني، التي جمعت بين أحزاب المعارضة للاحتجاج على الاعلان الدستوري ردت ايجابيا على هذا . كما يجب الاشارة الى البيان الصادر عن رئيس المفوضية بتاريخ 26 ديسمبر 2012 والتى دعت جميع أصحاب المصلحة المصرية للدخول في حوار بناء، بروح عالية من الاحترام المتبادل والتسامح، للتغلب على الانقسامات التي نشأت في أثناء وضع

الدستور وتعزيز العملية الديمقراطية في بلدهم .بتاريخ 27 ديسمبر 2012، أمر المدعي العام المصري المعين حديثا فتح تحقيقا مع ثلاثة من قادة المعارضة البارزين –محمد البرادعي، عمرو موسي وحمدين صباحي مرشحين الرئاسة السابقين بتهمة التحريض على الاطاحة بالرئيس محمد مرسي خلال الاحتجاجات ضد مشروع الدستور. علما بان الرجال الثلاثة جميعهم أعضاء في جبهة الانقاذ الوطني.

141. قد يرى المؤتمر التشديد على أهمية إجراء حوار بناء بين أصحاب المصلحة المصرية لنجاح تنظيم الانتخابات التشريعية المقررة ، من أجل استكمال الانتقال السلس للسطة في أعقاب ثورة 2011، والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلاد .من المهم لأصحاب المصلحة المصرية تقديم التنازلات اللازمة للتغلب على خلافاتهم وتغليب المصلحة الوطنية قبل كل الاعتبارات الشخصية والحزبية والأيديولوجية .ومن المهم أيضا أن يقوم المجتمع الدولي بمساعدة مصر في جهودها الرامية إلى التصدي بفعالية الي التحديات الاجتماعية والاقتصادية، تلك للمساعدة قد تعزز التقدم المحرز حتى الآن.

س) <u>تونس</u>

142. بذلت تونس جهودا متواصلة لاستكمال العملية الانتقالية. واصلت الجمعية الوطنية التأسيسية العمل على صياغة الدستور الجديد مع ست لجان كلفت بصياغة الدستور لاكمال فصوله المختلفة .وبالنظر إلى التأخر في عملها، الا انها قد أعطيت المزيد من الوقت لاستكمال عملها بعد الموعد النهائي الأولي في 23 أكتوبر 2012 .ومن المتوقع إكمال عملية صياغة الدستور الجديد بحلول ابريل 2013. وبسبب هذا التأخير، ومن المتوقع آن تقوم الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) والتي سوف يمثل نهاية المرحلة الانتقالية في الربع الثاني أو الثالث من عام 2013 .

وقد اندلعت في مناسبات قليلة مواجهات عنيفة في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في تونس العاصمة.

143. من جانبها، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج لاعادة الإصلاح الاقتصادي، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الاجتماعية، والأمن، والعدل، وقطاعات الاتصالات. الا ان مشاريع الإصلاح تواجه تحديات خطيرة بسبب الاحتجاجات المتكررة التي توثر علي مستقبل البلاد ، وبالتالي تثبيط العديد من المستثمرين الأجانب المحتملين والسياح من الذهاب إلى البلاد.

144. قد يرى المؤتمر ان يوكد دعمه المستمر للعملية الانتقالية وحث جميع أصحاب المصلحة التونسية على المثابرة في مساعيهم ومضاعفة جهودهم من أجل إتمام الفترة الانتقالية بنجاح وفي الوقت المناسب. نظرا لمسيرات الاحتجاج المتكررة، قد يرى المؤتمر في دعوة جميع أصحاب المصلحة التونسيين، سواء في الحكومة أو في المعارضة، وكذلك جميع المواطنين، لاستخدام الوسائل السلمية فقط للتعبير عن آرائهم والمظالم وتقديم التنازلات اللازمة للسماح لبلادهم لتلبية المطالب التي أثارتها الاحتجاجات الشعبية من ديسمبر 2010 الي يناير 2011.

ع) **<u>ليبـــيا</u>**

145. عقدت الدورة الأخيرة لمؤتمر الاتحاد على خلفية ناجحة لانتخاب المؤتمر الوطني العام ، في 7 تموز 2012، . بعد افتتاحه، ، يوم 14 أكتوبر 2012، وبعد تدشينها في 14 اكتوبر 2012 انتخب السيد علي زيدان رئيسا للوزراء . وفي قبول تعيينه أكد رئيس الوزراء على إنشاء قوات أمنية عسكرية موحدة وطنية وتعزيز المصالحة الوطنية والأهداف ذات الأولوية بالنسبة للحكومة .في 31 أكتوبر 2012، قام المؤتمر الوطني بالمواقة على الحكومة الجديدة، ويوم 14 نوفمبر 2012، تم الانتهاء من تسليم السلطة للحكومة الجديدة .من جانبها، قررت المفوضية، من خلال

مكتب الاتصال التابع له في طرابلس ،العمل عن كثب مع الأمم المتحدة، فضلا عن غيرها من شركاء الاتحاد الأفريقي في البلاد، لمواصلة دعم العملية الانتقالية.

146. وعلاوة على ذلك، في النصف الأول من شهر ديسمبر 2012، قام رئيس الوزراء علي زيدان بزيارة إلى البلدان المجاورة, الجزائر والنيجر وتشاد والسودان لمناقشة القضايا المتعلقة بالأمن الإقليمي والتعاون. وفي 16 ديسمبر2012، أمر المؤتمر الوطني العام بالاغلاق المؤقت للحدود الليبية مع أربعة من جيرانه وهي الجزائر وتشاد والنيجر والسودان، بينما في الوقت نفسه اعلن الجزء الجنوبي من البلاد منطقة عسكرية مغلقة، من أجل مواجهة التحديات الأمنية في هذه المنطقة من البلاد، والتي تشهد عنفا متزايدا وغير ذلك من أشكال الإجرام.

147. قد يرغب المؤتمر ان يؤكد مجددا دعمه للعملية الانتقالية الجارية في ليبيا والجهود المبذولة لمواجهة التحديات المتعلقة، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني . وايضا على أن يشدد على ضرورة استمرار المشاركة بين ليبيا وجيرانها لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة وذات الصلة . كما ان توصيات الاجتماع المشترك للخبراء يبن الاتحاد الافريقي والامم المتحدة بشأن الوضع في منطقة الساحل، الذي عقد في أديس أبابا يومي 14 و 15 مارس 2012، والتي أقرها مجلس السلم والأمن في باماكو في 20 مارس 2012، مما توفر إطارا لجهد تعاوني بين جميع الدول المعنية لمواجهة التحديات المطروحة.

2. <u>مسـائل مواضيعيـة</u>

أ) <u>إصلاح قطـاع الأمـن</u>

148. تم الانتهاء من عملية لتطوير إطار سياسة الاتحاد الافريقي لاصلاح قطاع الأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير .والغرض من هذه الوثيقة هو توجيه الدول الأعضاء لتحويل قطاعاتها الأمنية لجعلها أكثر فعالية وكفاءة، وحساسية للرقابة الديمقراطية، واحتياجات الشعب من الأمن والعدالة. تمت استشارة الدول الأعضاء

على نطاق واسع وايضا خبراء الأمن مع القطاعات ذات الصلة على مدى 3 سنوات اعتبارا من يناير 2009 بخصوص هذه الوثيقة. تمت عملية التشاور مع الدول الاعضاء خلال اجتماع الخبراء الحكوميين للدول الأعضاء التي عقدت في أديس أبابا في مايو 2011 الذي اعتمد وأيد سياسة الاتحاد الافريقي الإطارية بشأن مشروع اصلاح قطاع الامن. ان عملية وضع وتطوير الوثيقة نالت ايضا مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية / لجنة المخابرات والأمن في أفريقيا (سيسا) والمجتمع المدني الأفريقي، والأمم المتحدة .وعممت النسخة النهائية للوثيقة الإطارية بشأن اصلاح قطاع الامن لجميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في ابريل 2012.

149. الانتهاء من الوثيقة إطارية للاتحاد الافريقي بخصوص اصلاح قطاع الامن جاء في الوقت المناسب نظرا للكثير من الصراعات التى يتعامل معها الاتحاد الأفريقي حاليا في عدد من القضايا مثل تلك التي في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وغينيا بيساو، و جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها الكثير. مع الاعتراف بالدور الهام للاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة وغيرها من اللاعبين الدوليين في اصلاح قطاع الامن ، وإطار سياسة الاتحاد الافريقي الذى يؤكد على الملكية الوطنية لعمليات اصلاح قطاع الامن، و يمكن تطوير أدوات إضافية، على المستويين الوطني والقاري، التى قد تعزز عمليات اصلاح قطاع الامن.

150. الاتحاد الافريقي قد بدأ بالفعل بالرد على دول اعضاء طلبوا المساعدة في إصلاح قطاع الأمن . فى يونيو 2012 قام الاتحاد الافريقي بمساعدة جمهورية جنوب السودان في تطوير سياسة الأمن الوطني للبلاد .ومن المتوقع أن يقوم الاتحاد الافريقي بالاستجابة لطلبات كثيرة من الدول الأعضاء للمساعدة فى اصلاح القطاع الامني في عام 2013 وما بعده، و سوف يستخدم المبادئ الورادة في الوثيقة الإطارية كمبادىء استرشادية.

ب) تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540

151. مع التهديدات المتزايدة للإرهاب والجريمة المنظمة ، برز انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمواد لجهات غير دولية مثل الجماعات الإجرامية والإرهابية، والتي شكلت مصدر قلق عميق داخل المجتمع الدولي .وتجلت هذه المخاوف من خلال حوادث مختلفة مثل السرقة والفقدان، وكذلك ظهور شبكات الاتجار بالبشر.

152. وعلى هذه الخلفية، وفي 28 ابريل 2004، تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 1540(2004) والذي يفرض التزامات على جميع الدول لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية والبيولوجية ووسائل إيصالها، إلى اطراق غير دولية، بما في ذلك عن طريق إنشاء التشريعات المناسبة والضوابط الداخلية على المواد ذات الصلة، كما اتخذ مجلس الأمن القرار 1977 (2011)، والذي شدد على ضرورة تعزيز دور المنظمات الإقليمية في هذا الشأن.

153. على الرغم من التزام أفريقيا بالقرار 1540، الا انه لا تزال هناك تحديات لتنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا، وذلك بسبب محدودية الموارد وأولويات التنموية الملحة . واستجابة لهذا، أنشأت جمهورية جنوب أفريقيا لجنة للعمل بالقرار، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، كما استضافت، من 21 إلى 22نوفمبر 2012، في بريتوريا، ورشة عمل حول تنفيذ القرار 1540 بالنسبة للدول الأفريقية .ساهمت ورشة العمل لفهم أوجه التآزر المتاحة للدول الأفريقية لتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تنمية القدرات الوطنية لتنفيذ القرار 1540, وقد طالب الاتحاد الافريقي ورشة العمل للقيام بالجهود اللازمة في التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية ذات الصلة، لمواصلة تعزيز و تنفيذ القرار رقم 1540للعام 2004في أفريقيا.

154. قد يرغب مؤتمر القمة في التأكيد على التزام أفريقيا بتنفيذ القرار 1540، كما قد يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المطلوبة سواء من الناحية المالية أو الاسهام في بناء القدرات .وأيضا في الترحيب بعقد ورشة العمل ببريتوريا وتشجيع اللجنة المكونه لتنفيذ القرار 1540 وسائر أصحاب المصلحة للعمل على متابعة التوصيات التي تم إجراؤها بنشاط.

ج) <u>الإرهاب والتطرف العنيف:</u>

155. خلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت القارة ارتفاعا في أعمال الإرهاب والتطرف العنيف والتى ارتكبت ليس فقط من قبل الجماعات الإرهابية المنظمة، ولكن أيضا من قبل أفراد يعملون بشكل مستقل، الذين يشتركون للاسف لسرد الكراهية والتعصب والعنف .وقعت هذه الاعمال في معظمها في الأجزاء الشرقية والغربية والشمالية من القارة، بما في ذلك في منطقة الساحل .الاعتداء الإرهابي ضد منشآت معالجة الغاز الجزائري في اميناس يشهد على خطورة التزايد المستمر لهذه الظاهرة الإجرامية العابرة للحدود ومظاهره المتغيرة، كما تشارك مجموعة كبيرة من الارهابيين المدججين بالسلاح من جنسيات مختلفة، بما في ذلك غيرالأفارقة باحتجاز مئات الرهائن منهم جزائريين واجانب. ساهمت عملية الانقاذ التي قامت بها القوات المسلحة الجزائرية في إنقاذ مئات الأرواح البشرية والحد من نطاق الأضرار التي لحقت المرافق.

156. الوضع يتطلب بذل جهود متجددة ومعززة من الدول الأعضاء، والعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، في إطار القائمة الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك وبالرغم من اختلاف الإيديولوجيات والأجندات فان المنظمات المتطرفة والجماعات الإرهابية تواصل العمل مستغلة

الثغرات الأمنية الموجودة وسوء الإدارة، وكذلك التهميش والحرمان الاجتماعي والاقتصادي .، فإن هذه الجماعات تستغل أيضا المظالم الاجتماعية والاقتصادية وعدم التوازن بين الطوائف، لاثارة التوترات الاجتماعية والدينية مع ما يترتب عليه من عواقب وخيمة على استقرار الدولة.

157. لا يمكن تبرير الأعمال الإرهابية تحت أي ظرف من الظروف .في حين أن تكثيف الجهود لمعالجة التحديات الأمنية الناشئة عن الإرهاب والتطرف العنيف، من خلال تعزيز تبادل المعلومات وفعالية مراقبة الحدود وفعالية سيطرة الدولة على أراضيها الوطنية وبناء القدرات للوكالات المنحصصة ذات الصلة. من المهم أيضا معالجة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى تطوير وانتشار الإرهاب .وبالإضافة إلى ذلك، فأن هناك حاجة إلى جهود خاصة لتطوير برامج مكافحة واقتلاع التطرف، نظرا لأنه، على مدى السنوات القليلة الماضية، قد استفادت الجماعات الإرهابية من ضعف الأفراد والجماعات واستغلتهم في دعم جدول أعمالها.

158. وقد اهدرت الأعمال الإرهابية حياة العديد في القارة ودمرت عديد آخرين . ضحايا بغير اسم في كثير من الأحيان والتعامل فقط معهم من حيث الأرقام .في هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يبذل الاتحاد جهود أكثر استدامة لدعم ضحايا الإرهاب .وقد شرعت المفوضية فى اتخاذ خطوات في هذا الصدد .وهذه الجهود تحتاج إلى متابعة وتكثيف.

159. قد يود المؤتمر العام أن يؤكد على موقف الاتحاد الافريقي ومنذ وقت طويل على الرفض التام للإرهاب والتطرف العنيف، وكذلك على ضرورة قيام الدول الأعضاء بالامتثال التام لالتزاماتها بموجب إطار الاتحاد الافريقي والاطار الدولي لمكافحة الإرهاب وتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذا الغرض . وبنفس القدر من الأهمية على ضرورة قيام الدول الأعضاء إلى بذل جهود متجددة لمعالجة

الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب . قد يرغب المؤتمر أيضا ان يعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها المفوضية، عن طريق مركز الجزائر للدراسات والبحوث حول الإرهاب، وكذلك من خلال مبادرات أخرى، مثل برنامج الساحل، العامل كمتابعة للاعلان الذي اعتمده مجلس السلم والأمن في اجتماع باماكو في 20 مارس 2012.

د) القرصنة البحرية

160. القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال وخليج غينيا لا تزال تشكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة وتقويض جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية .وبناء عليه، ينبغي للدول الأعضاء تكثيف جهودها للتصدي لهذه الآفة، بما في ذلك تعزيز التنسيق بين مختلف المبادرات في هذا المجال .من جانبها، ستقوم المفوضية بالإسراع في تفعيل المعلومات والتنسيق مع خلايا الأمن والسلامة البحرية، والتي سوف تشمل مهام تعزيز مكافحة القرصنة البحرية.

هـ) تحديات منع نشوب الصراعات في أفريقيا

161. تكاليف إدارة وتسوية النزاعات مرتفعة، سواء من حيث التكاليف المالية اوالبشرية لعمليات حفظ السلام أو تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين . ارتفاع تكاليف جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع إضافة إلى هذه القائمة، والإقراض وبالتالي مصداقية إضافية للقول المأثور منذ فترة طويلة أن "الوقاية خير من العلاج ."واعترافا بأن القوة البشرية، والتكاليف المالية والمادية للوقاية هي أقل بكثير بالمقارنة مع الآثار المدمرة للعنف المسلح، ان الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وخلال العقدين الماضيين، اعتمدوا معايير وسياسات موضوعية التي تهدف إلى منع الصراعات المسلحة في القارة.

162. على الرغم من هذه التطورات، ومع ذلك، فان العديد من الصراعات العنيفة والأزمات السياسية الخطيرة لا تزال تشتعل بالقارة ، وذلك يشير إلى وجود تحديات جدية لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا .هذه التحديات تتعلق بعضها بأسباب الصراعات في القارة، فضلا عن القضايا ذات القدرة على التعامل، في وقت واحد، مع العديد من الأزمات الجارية والانخراط في العمل الوقائي على المدى الطويل. ولذلك، يمكن أن تصنف التحديات على أنها : 1:هيكلية، 2:مؤسسية 3: خارجية.

163. التحديات الهيكلية تتعلق بعض أسبابها بالاسباب الجذرية للصراعات والأزمات السياسية في القارة .وتشمل: الانحراف عن مبادئ الحكم الديمقراطي وانتهاكات حقوق الإنسان، والتوزيع غير العادل للموارد، وإلادارة السيئة للعمليات الانتخابية والتمييز الاجتماعي والسياسي، وانعدام الحوار الاجتماعي والجهات الفاعلة السياسية في بلد معين. اسباب هيكيلية اخرى تتعلق بقلة الموارد المالية والتي قد لا تسمح للدول الأفريقية بتلبية بعض الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحاسمة لمواطنيها .ومع ذلك، فإن مثل هذه الحالات تكون نتيجة لإحباط الكثير من المواطنين وجعلهم عرضة للتلاعب من أمراء الحرب وغيرهم من الجهات الفاعلة لتكون المنقذ مما يجعل من الصعب على التدابير الوقائية النجاح في مواجهة الغضب الجماهيري من هذا القبيل.

164. وتشمل التحديات المؤسسية: عدم وجود هياكل وقائية فعالة في العديد من البلدان الأفريقية، التضارب في تنفيذ بعض من أدوات السياسة القارية، والافتقار إلى القدرات والموارد التي يمكن أن تسمح للاتحاد الافريقي التدخل في الوقت المناسب في بعض حالات الأزمات قبل تفاقمها، وعدم وجود النفوذ اللازم لدى الجهات الفاعلة من المشاركة في الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى الصراع .بعض الدول الأفريقية لديها الهياكل الوطنية والمؤسسات التي تنفذ إجراءات منع نشوب الصراعات لتعويض الأزمات السياسية .وتشمل تلك المجالس الوطنية للسلام ، أمناء المظالم الوطنية،

المجموعات الدينية (مجموعات ومجالس للشيوخ، ونظم الإنذار المبكر الوطنية .ومع ذلك، العديد من البلدان الأخرى تفتقر هذه الهياكل ، وفي جميع الحالات، فإن هذه المؤسسات قد لا تتمتع بكل السلطات المطلوبة: المعنوية ، اوالقانونية أو حتى الموارد المالية للاضطلاع بمهامها.

165. قلة قدرة مؤسسات الاتحاد الافريقي يشكل تحديا لمنع نشوب الصراعات في القارة مما يؤدى في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على الدعم الخارجي لتمكينها من تنفيذ العديد من التوصيات السياسية الخاصة، وهذه الحالة لها نتيجتان على الاقل، الاولى: هو أنه مدين بالفضل لتنفيذ تلك القرارات لجهات خارجية وهذا يعني أن قد تفقد العديد من الفرص للعمل في الوقت المناسب لأغراض وقائية . النتيجة الثانية: هي الرسالة التى يوجهها هذا الصراع إلى الجهات الفاعلة التي تستهدفها إجراءات وقائية، كما تتصور هذه الجهات في كثير من الأحيان ان الاتحاد الافريقي بلا أسنان، وبالتالي لا تردع.

166. من أجل التصدي لهذه التحديات، يقوم الاتحاد الافريقي حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على اطار قاري لمنع نشوب الصراعات. ويهدف هذا الاطار ليكون بمثابة قالب مرن لمساعدة مفوضية الاتحاد الافريقي في تعميم منهجية منع نشوب الصراعات بواسطة صياغة السياسات والمجالات ذات الصلة مع مشاركة الإدارات والأجهزة والبرامج المختلفة . كما يهدف إلى إنشاء "ثقافة الوقاية "من خلال تحديد الوسائل والإجراءات المناسبة التي من شأنها تمكين إدماج حساسية سياسات الاتحاد الافريقي للصراعات .هذا وسيقوم بالتنسيق الوثيق والدائم مع هياكل مماثلة على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية .

167. قد يرغب مؤتمر القمة ضرورة اعادة تأكيده على التزام الدول الأعضاء على منع نشوب الصراعات بصورة فعالة في القارة .وفي هذا الصدد، ينبغي للدول

الأعضاء احترام القواعد المتفق عليها بالفعل. وقد يود المؤتمر أيضا في تشجيع الدول الأعضاء ممن يمتلكون مؤسسات وطنية لمنع نشوب الصراعات لتبادل الخبرات .ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المفوضية يمكن أن تساعد الدول الأعضاء الراغبة في إقامة نظم وطنية للإنذار المبكر. وعلاوة على ذلك فأن تفعيل لشبكة عموم أفريقيا للحكماء في عام 2013، سيكون بمثابة زيادة القدرة على تعزيز العمل الفعال في الوقت المناسب ، من خلال عملية من أسفل إلى أعلى، للكشف عن بذور حالة الصراع واسبابه وبالتالي العمل على تسويته بطريق سلمية.

سابعاً. <u>الخلاصــة</u>

168. على الرغم من أن خلال الفترة قيد الاستعراض، قد تم احراز بعض التقدم في تحقيق السلام، وذلك بفضل جهود أفريقيا والدعم الذي تتلقاه من الشركاء في المجتمع الدولي، فإن القارة لا تزال، مع ذلك، تواجه تحديات صعبة في مجال السلم والأمن . الأوضاع في شمال مالي وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع عواقبها الإقليمية المصاحبة، والتحديات في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو، والعلاقات بين السودان وجنوب السودان، والصومال، والجمود الذي طال أمده في عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا والوضع في في الصحراء الغربية، والمهمة المعقدة المتمثلة في توطيد السلام حيث تحقق ذلك، كلها تدل على أن أفريقيا امامها رحلة طويلة لم تكتمل لتحقيق الهدف المتمثل في قارة خالية من الصراعات.

169. وإزاء هذه الخلفية، وبالإضافة إلى الخطوات المتخذة لتسوية النزاعات القائمة وتعزيز الإنجازات التي تحققت، الا ان هناك حاجة لتعزيز الجهود الجارية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات بطريقة شاملة ومنهجية، بما في ذلك من خلال تنفيذ التعهدات القائمة في مجالات حقوق الإنسان، وسيادة القانون والديمقراطية

والانتخابات والحكم الرشيد .المهم بنفس القدر هو ضرورة قيام الدول الأعضاء بالدعم الكامل لمجلس السلم والأمن والمفوضية في أداء دورهما.

170. أخيرا، وفي حين تستعد القارة لاحتفال منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الافريقي باليوبيل الذهبي، ومسألة العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية, ينبغي اعطاء المزيد من الاهتمام، من الناحيتين النظرية والعملية، للتأكد من أن السلام والهيكل الأمني، على النحو المتوخى في بروتوكول السلم والأمن قد وظف بفعالية وبطريقة متكاملة ومنسقة .تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أحكام بروتوكول السلم والأمن على المسؤولية الأساسية للاتحاد الإفريقي من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا والتقيد التام بهم. في حين أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية لها دور حاسم في العمل علي منع وإدارة الصراعات في مناطقها، وللتاكيد كذلك علي أهمية دور القيادة القارية وتماسكها بقوة لمنح أفريقيا الريادة في مجال السلم والأمن الذي يكمن في وحدتها.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2012-01-28

Report of the Peace and Security Council on Its Activities and the State of Peace and Security in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9061

Downloaded from African Union Common Repository